محضر الجلسة رقم 189

التاريخ: الثلاثاء 2 جمادى الأولى 1446هـ (5 نوفمبر 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وواحد وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية، وبإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة ما بين 30 أكتوبر 2024 إلى تاريخه بـ:

- الأسئلة الشفهية: 69 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 7 أسئلة؛
- الأجوبة الكتابية: 11 جوابا.

ونحيط المجلس الموقر علما، بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

أولا، نرحب بالسيد وزير العدل، ونرحب كذلك بالسيد وزير العلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه "نتائج وخلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع العدل".

الكلمة للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي، لتقديم السؤال.

السيدة لبنى، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن مآل تسوية وضعية مهندسات ومهندسي القطاع وفق الصيغة المتوافق حولها مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع؟

وعن كيفية تنزيل المقتضيات الجديدة المنصوص عليها في النظام الأساسي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

وهنيئا لكم على الثقة التي حزتم عليها من السادة المستشار لنيابة رئاسة هذا المجلس.

السيدة المستشارة المحترمة،
السادة المستشارين،

إيلا اسمحتي، قضية المهندسين خليها شوية، لأن فيها مفاوضات، إيلا خرجنا هنا أشنو درنا، درنا، غادي ينوض لينا مشكل.

الله يجازيك بخير، بكل وضوح، خلي هاذ الموضوع راه واخذ الطريق ديالو، واحنا الآن راه فتداول مع وزارة المالية باش نلقاو ليهم حل، وتأكدي بأن كنواعدك بأن غنوصلو للحل، غاديين بأنه خصنا ننصفو هاذ.. خصنا نصفوهم، وثانيا المهندسين اللي عندنا كيمشيو لينا للقطاع الخاص وكيخليو لنا الوزارات، فكنحاولو نرضيوهم باش يبقاو معنا.

بالنسبة للقضايا الأخرى، درنا واحد المجموعة ديال المفاوضات اللي كانت بيننا وبين وزارة المالية وبيننا وبين النقابات، واستطعنا باش نوصلو لحلول، فالحقيقة وصلنا لهاذ الحلول بدعم من النقابات وبأريحية من السيد رئيس الحكومة والسيد الوزير المنتدب في المالية وفي الميزانية، والسيدة وزيرة المالية.

على كل، تنشرات هاذ المراسيم في الجريدة الرسمية، وهذا فيما يخص تعزيز الكفاءات، بكتابة الضبط، إلى غير ذلك، أن رفعنا ذاك السلم 5، حيدنا ذاك الشي ومشينا للسلم 7، ومتعلقة بتعويضات الساعات الإضافية، لأن كتاب الضبط تيبقاو فالجلسات، فغرفة الجنايات ولا فالتحقيق ولا في.. تيبقاو ساعات بالليل سنعطيهم التعويض.

درنا واحد المدونة ديال السلوك ديال السادة الموظفين، كذلك درنا واحد احتساب الحصيص القانوني المتعلق بالكفاءة المهنية، ودرنا مجموعة ديال الحقوق، ما بغيتش ندخل لها كلها، مجموعة ديال الحقوق اللي تمت بتوافق بيننا وبين النقابات اللي كنشكرها من هذا الموقع، وعندها حس بمصلحة الموظفين كبير جدا، مما خلاتنا أننا نوصلو بشكل مشترك وباتفاق مع وزارة المالية للحلول اللي وصلنا لها.

اللي حققنا مزيان، ولكن بغينا أكثر، غادي نشوفو فالمستقبل ثاني أشنو غادي نديرو؟ أشنو غيمكن لنا نديرو باش نحققوها للموظفين؟ وأنا نتمنى وخاصة موظفي وزارة العدل عندهم واحد الثقل كبير فالعمل ديالهم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

وفي البداية لابد أن ننوه بتجاوبكم السيد الوزير المحترم مع مطالب موظفات وموظفي هيئة كتابة الضبط من خلال اعتماد عدد من التعديلات في النظام الأساسي الذي صدر نهاية الشهر الماضي في الجريدة الرسمية.

وفي هذا السياق، نتمنى السيد الوزير منكم أن تساهموا في نزع فتيل التوتر مع هيئة المحامين الذين يقاطعون الجلسات، وهو ما يؤثر على حسن سير مرفق العدالة.

فلا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، الدور الكبير الذي تضطلع به هذه الفئة، فلا عدالة بدون دفاع.

السيد الوزير المحترم،

لابد أن نشير إلى أمرين مهمين، الأول هو وجود تباطؤ في تنفيذ ما اتفق عليه بشأن تسوية وضعية مهندسات ومهندسي القطاع، حيث لازالت هذه الفئة تنتظر تنفيذ مقتضيات الاتفاق مع النقابات، وضمنها الجامعة الوطنية لقطاع العدل.

ونشير إلى أن التأخر في تنفيذ ما تم الاتفاق بشأنه خلق نوعا من التخوف لدى المعنيين.

وعلى كل حال، السيد الوزير، نحن نعتقد أنكم لن تخلفوا وعدكم، وستكونون عند حسن ظن هذه الفئة التي تلعب دورا هاما على مستوى تحديث منظومة العدالة، وأيضا على مستوى توفير البنيات التحتية لمرافق العدالة، لهذا نتمنى أن نرى مطلب المهندسين يتحقق قريبا.

أما الأمر الثاني، السيد الوزير، فيتعلق بتنزيل المقتضيات الجديدة في النظام الأساسي، لا سيما فيما يتعلق بالانتداب أو التعويض عن الساعات الإضافية وغيرها، حيث هناك تخوفات من أن توظف بشكل يمس بالاستقرار النفسي والمهني لموظفي كتابة الضبط، وأحيانا أخرى بشكل يمس بالحريات النقابية، ونحن نعلم أنكم ما فتئتم تؤكدون حرصكم على حماية هذه الحريات وتدعيمها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

التخوفات نسايهم، أنا أومن بالعمل النقابي وأحترم العمل النقابي، وقلتها بصراحة، قلت أنا سأتعامل مع النقابات وحتى مع التنسيقيات، نساي هذاك الموضوع.

أنا أريد أن تبقى النقابات لأنها تؤطر العمل داخل.. وما عنديش إشكال نفتحو حوار..

التخوف اللي خصك تحيدي مرة أخرى أنني ما التزمتش بهاذ الشي اللي درت، غادي نلتزم به ومرارا اتفقو معايا النقابات والتزمت، كيبقى موضوع شخصي ديالي..

ثالثا، أنه كاينة أشياء اللي غادين كنطبقو الآن، وكاينة أشياء خصها حتى لـ 2025 باش تخرج لهم ميزانية، ما عندي ميزانية منين نجيبها، إذا بغيت نصرف شي حاجة خصها تصرف بالقانون، بناء عليه المرسوم كيتكلم على 2025 غادي نمشيو لـ 2025، لهذا غير ارتاحي ما غادي يكون حتى شي تخوف كلشي غادي يكون بخير إن شاء الله.

تحياتي السيدة المستشارة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه "التدابير المتخذة للحد من ارتفاع ظاهرة الطلاق ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير المتخذة للحد من ارتفاع ظاهرة الطلاق ببلادنا، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

أنا لحد الآن، واسمحوا لي نقولها وربما غتثير زوبعة مرة أخرى، أنا ما عندي موقف من الطلاق، كما أن الزواج مسموح به فالطلاق مسموح به، إييه هو فعل مشين تيعتبرو المجتمع فعل مشين، ولكن لا يمس في إنسانية المرأة ولا في إنسانية الرجل، واحد النهار اتفقو وواحد النهار اختلفو فيه، اختلفو، الله يجيب اللي فيها الخير، تصالحو تقادو الله يجيب اللي فيها الخير، غير خصنا نعطيو للإنسان الحرية باش يختار واحد المسار فحياتو، باغي يختار مسار يبقى مزوج، الله يعاونو، بغى يدير مسار يبقى يطلق الله يعاونو.

كان قبل تيديرو الصلح ومجلس العائلة وكذا، درنا واحد الدراسة لقينا مجلس العائلة تيزيد فالمشاكل، تدير مجلس العائلة تتجيب أمها وخالتها وعمتها تيبداو يدابزو، أنا ما كاينشاي، دابا تنفكرو كيفاش غادي نديرو هاذ الوساطة، واش نعطيوها للقطاع الخاص، واش نخلقو لها شي أمور أخرى، أو نعطيوها للمجالس العلمية.

كذلك، درنا واحد التغيير ففضاءات الأسرة باش نفضيو هاذ الملف، ما تبقاش هاذ الإجراءات كلها فمحكمة الأسرة، ما تبقاش فقاعة الجلسات، غادي تولي فمكاتب مغلقة عند الرئيس، غادي تولي الجلسات مغلقة فمكتب الرئيس، ما غاديش تكون جالسين عباد الله وتيشوفو العجب، كل واحد تيحكي العجب على مراتو ولا هي تتحكي العجب.

الطلاق الرجعي، غادي تشوفو حالة الطلاق الرجعي، أي اللي كتكون فالمحكمة الدعوة، ياله عندنا 341، راه لتقاو الناس راه بداو، ولكن الطلاق الاتفاقي 24.000، ولاو الناس تيتافقو فيما بينهم، ما تخلعكمش 24.000، راه الزواج يتم بـ 240.089، فقط الطلاق 24.000، ولكن الزواج تنحسبوه في حالته واحد تيتزوج اليوم تيدير العقد اليوم انتهى، الطلاق، لا، تيكون عامين، 3 سنين، فتتجمع الملفات، ماشي 24.000 عندنا 21، 22، 23 عاد تيحكمو، وهاذ القضية ديال 3 سنين عاد تيتحكم الطلاق، والعائلات ممزقة والولاد مشتتين خصنا نلقاو لها حل.

لهذا، كان الطلاق الاتفاقي عندو 24.000 حالة، لأن كيتفق الزوج والزوجة، كما اتفقو في الزواج، اتفقو فالطلاق.

وهذا يعبر على مستوى الرقي اللي كاين عند المرأة والرجل في حل مشاكلهم الثنائية، ذيك الساعة اللي بغى يقول شي حاجة يقولها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الوزير المحترم،

بداية نشكركم على ما تفضلتم به من توضيحات ومعطيات على قدر كبير من الأهمية تعكس توتركم ووعيكم بالانعكاسات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لهذه الظاهرة على الأسرة والمجتمع على حد سواء.

من خلال جوابكم نستشف أننا أمام ظاهرة اجتماعية، رغم أنكم قللتم من حجمها، مقلقة لاسيما مع تنامي حالات الطلاق، وهو ما يستدعي الاهتمام والتفاعل معها عبر مقاربة سوسيولوجية وقانونية وحقوقية.

لقد باتت مؤشرات الطلاق تكشف عن واقع معقد بالنسبة للعلاقة الزوجية في بلادنا، لاسيما أمام التحولات الاجتماعية والثقافية، مؤشرات تعرف ارتفاعا سنة بعد سنة، وتحمل تهديدا ومساسا لتماسك الأسر ولأسس ولمفهوم الأسرة والمجتمع.

السيد الوزير المحترم،

تشير أحدث الإحصائيات حول ظاهرة الطلاق عن واقع مقلق في ظل الزيادة الملحوظة في نسب الطلاق ببلادنا خلال السنوات الأخيرة، إذ تشير الإحصائيات أن حالات الطلاق بلغت سنة 2022 حوالي 60.592 حالة حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط.

إننا، ومن منطلق مسؤوليتنا في فريق الأصالة والمعاصرة، ندعو إلى معالجة هذه الظاهرة لوقف حجم النزيف في المجتمع وتسليط الضوء على الأسباب الحقيقية وراء تنامي معدل الطلاق.

إن فهم أبعاد هذه الظاهرة المجتمعية وتحليل واقع الطلاق في المغرب بشكل مستفيض، يستدعي في نظرنا إشراك مختلف الفاعلين، مؤسسات رسمية وجمعيات مدنية وحقوقية، لخلق وعي المجتمع حول أهمية بناء علاقة أسرية قوية ومستدامة.

ولا نغفل في هذا الباب، أهمية الارشاد والاستشارات الزوجية للحفاظ على استقرار الأسرة أو الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام، لاسيما العمومية والتربية في تعزيز القيم والمفاهيم الصحيحة حول الحياة الزوجية.

السيد الوزير المحترم،

فنحن أمام تحدي اجتماعي لتطويق الارتفاع والتنامي المتزايد لمعدل الطلاق، وخلق بيئة أسرية أقوى تماسكا وأكثر استقرارا، ونحن واعون بالدور والانشغال الكبيرين الذي تبذلونه في وزارة العدل لهذا الموضوع، وبالموازاة مع ذلك، نتطلع بتفاؤل كبير لما ستحمله مدونة الأسرة من إيجابيات كالعادة لفائدة المرأة المغربية والطفل والأسرة.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

هاذ المشكل ديال المعلومات ديال الطلاق راه ما كنعرفش كيفاش نتعامل معها، أنا تنقول لك 24.000 وأنت تنقول ليا 60.000، أنا اللي عندي الأرقام، وزارة العدل اللي عندها الأرقام، أش كيوقع في 2021 كيقدم الطلب ديال الطلاق، في 2022، 2023 كان عندنا كوفيد، في 24 عاد صدر الحكم، لأن هذا فيه 24.000، بينما الزواج 249.000، راه تنقول لك حوالي 30% اللي عندنا ديال الطلاق.

مشينا لواحد الدولة كتشكى بهم، قلت لهم احنا عندنا 30% بقاو كيضحكو قالك احنا عندنا 95%، راه خصك تعرفو هاذ القضية هاذي، ما تبقاوش تضخمو فالأرقام، بحال سمعت شي خبر ديال 1000 واحد في النهار، وهي راه 250، سمعت واحد السيدة كانت وزيرة الله يجيبها على خير قالت لك ماعرفت 800.000، كل واحد تيقول الأرقام اللي بغا، عفاكم راه (l'ordinateur) هو اللي تيعطيك المعلومات.

ثانيا، حيث تدير طلب الطلاق اليوم تبت فيه المحكمة بعد سنتين، وكتجيو السنة مثلا 2021 وتتجمع مع 2022 و2023، علاش؟ لأن الملف ديال 2021 اللي تيتحكم في 2023 راه يمكن يتحكم معه الملف ديال 2022، ويمكن يتحكم معه الملف ديال 2023، وكتبان لنا الأرقام كبيرة.

يجب التعامل مع الأرقام بواحد الشكل، راه ما عندناش فضيحة فالمغرب، ما عندناش تصاعد الطلاق، اللي عندنا هو تصاعد الزواج، اللي عندنا، بقدر ما كيرتقي الوضع الاقتصادي ديال المواطن بقدر ما كيتزوج.

ولهذا، ما تبقاوش مخلوعين من هاذ القضية ديال الطلاق، راه يستهدف منها المس بمشروع المدونة اللي يمكن يجي، هذا هو اللي طاري، بغيتو غير نفضحوها، ها احنا فضحناها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث موضوعه "سير العدالة في ظل إضراب المحامين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي الدحماني، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

سؤالنا لكم، السيد الوزير المحترم، منطوقه عن التدابير المتخذة لسير العدالة في ظل المقاطعة الشاملة وتوقف أحد جناحيها، وحيثياته اقتباس لكلام أحد عقلاء هذا البلد.

فمع تفهمنا لغضب المحامين، فإننا ندعوكم، السيد الوزير، إلى فتح باب الحوار مع المؤسسات المهنية للمحامين التي ينبغي أن تتحلى بالمرونة اللازمة للتعاون على حل الأزمة القائمة، وذلك بالتوافق على الحلول الملائمة في استحضار لدور المؤسسة التشريعية طبعا.

فالرجوع إلى الحوار البناء المثمر ضرورة ملحة وفضيلة مطلوبة، تفاديا لضياع حقوق ومصالح مرتفقي العدالة الذين سيكونون هم الخاسر الأكبر في هذه الأزمة، التي لا مبرر لها، والتي من الممكن جدا تجاوزها بما يجب من تبصر وحكمة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

سهامك بلغت قلبي، ماشي لأن تضاربت المصالح من موقعك، ولكن أنا نقول لك، أنا يدي على كتفك، أنا الباب ديال المكتب ديالي مفتوح، أجي معهم غدا ونجتمع معهم، ونفتح النقاش.

وجاو عندي أعضاء من لجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين وكان عندي السيد رئيس اللجنة، وتذاكرنا في الموضوع، وجا عندي السيد رئيس لجنة العدل والتشريع في مجلس النواب، وتذاكرنا فالموضوع.

أنا مستعد أن أفتح الحوار معهم، يقولو ليا غير آش بغاو، غير آش بغاو، ويعرفو حدودهم الدستورية ونعرف حدودي الدستورية، ويعرفو حدودهم القانونية ونعرف حدودي القانونية، الجمعية في إطار ظهير 58 تمثل المحامين، على راسي وعينيا، ممثلي الأمة يعينهم الدستور ويعطيهم اختصاصات، وما هي

حدودي أنا في المفاوضات؟

أنا لست فقط وزيرا، أنا جزء من حكومة تتكون من 30 وزيرا، كل واحد عندو رأي وخصني نرضي الجميع، وخاصني ندير التوازن، ولكن يحددو ليا آش بغاو.

السيد المستشار،

أنا المكتب ديالي مفتوح لك شحال هاذي، وكيبقى مفتوح يجي ونجلسو بحضور لجنتكم بمقر البرلمان ونجي للبرلمان ونتفاوض معهم قدامكم، إيوا الغالب الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد المستشارين، السي بن فقيه تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن اليوم في لحظة فاصلة وحاسمة ولن أكون مصادرا عن المطلوب، إذا قلت بأنها لحظة مؤلمة.

مؤلمة، السيد الوزير، في غياب المحامي عن ردهات المحكمة، مؤلمة لأسرة العدالة بكل مكوناتها، للقاضي، للمحامي، للمتقاضي، مؤلمة للمحاكمة العادلة وللأمن القضائي، مؤلمة للحق في الدفاع، حق المواطن في الولوج الميسر للعدالة.

نثمن عاليا، السيد الوزير، الإيجابيات التي جاء بها قانون المسطرة المدنية، فهذا أمر لا يمكن أن نختلف عليه، والإيجابيات كثيرة وكثيرة جدا، ولكن نسجل بعض المقتضيات التي جاء بها المشروع والتي تمس بحق الدفاع، هي مقتضيات تحتاج إلى تصويب وإعادة النظر، وأعتقد أنه الهدف الأول والأخير والأسمى هو حماية الوطن والمواطن.

السيد الوزير،

أنتم أكدتم اليوم بأنكم على استعداد تام للحوار وهذا لا نشك فيه، لذلك اسمحوا لي السيد الوزير أن أدعوكم وكل الفرقاء ومن خلال هذه المؤسسة الدستورية التي نحن اليوم في رحابها، ومن خلال لجنة العدل والتشريع، باعتبار أن القانون اليوم معروض على هذه اللجنة، لنجلس جميعا ولنتحاور جميعا مستحضرين الحكمة والتعقل الذي جُبلنا عليه في هذا الوطن، لأننا دائما مررنا بكثير من الشداد وبكثير من الصعاب، ولكن كنا دائما متسامحين وهذا ما يعرف به المغرب، وما يعرف على المغاربة في جميع المسارات.

لذلك أقول لكم، السيد الوزير، ونحن تحت القيادة الرشيدة نريد أن ننتصر جميعا للحكمة وللتعقل، وللخروج من هاذ الإشكال الذي نعيشه اليوم، والذي لا نريده أن يستمر حماية لحق المواطن في قضاء عادل، مستقر، آمن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بن فقيه، السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

تأكد للسيد المستشار كلنا كنتألمو، حتى أنا كنتألم، كلنا كنتألمو وما بغيناش هاذ الوضع نوصلو ليه، ولكن خصنا نكونو موضوعيين.

أنا كنقول ليك أنا فاتح الأبواب ديالي ومستعد للحوار حتى داخل هاذ المجلس معكم إيلا بغاو يجيو يتذاكرو معكم، ونشوفو الصيغة القانونية، كنظن أن اللجنة لجنة مقدسة ومستقلة بذاتها، وتتخذ القرارات التي تراها مناسبة، أنا ما عندي إشكال نناقش معكم القوانين ونناقش معكم كلشي ونعرف أشنو هو الموضوع ونعرف فاش اختلفنا.

السيد رئيس الجمعية خرج وقال، أنا لن أتفاوض، خرج السيد رئيس الجمعية وقال أنا أتفاوض بشروط، واش كاينشي مواطن ولا شي جمعية تشترط على الدولة؟ تشترط على الحكومة؟ اسمحوا لي.

أنا مستعد، اعطيوني الطلبات ديالكم، ما بغينا هاذ الفصل، وما بغينا هاذ الفصل، وما بغينا هاذ الفصل، مزيان، حددو لي هاذوك الفصول، ولكن واش القرار ديال نخلي هاذ الفصل فيدي؟ راه عندي مجلس النواب وعندي مجلس المستشارين، إيلا جلست معهم واتفقت معهم لاش غنجي للجنة نناقش معاكم؟ آشنو هو الدور ديالكم؟ وأنتوما الوحيدين اللي عندكم الحق تردو واحد النص، وتلغيو واحد النص وتجيبو واحد النص.

ورغم ذلك، رغم كل شيء، أنا مستعد للحوار معهم من خلالكم، ومستعد للوصول إلى الحل، ولكن بصفتكم مشرعين، شوفو أش غتقررو ذيك الوقت؟ غتحطو فصل قانوني تختلفو عليه، أنتوما بحكم موقعكم في الدولة ومن موقعكم كمؤسسة دستورية ديرو القرار اللي بغيتو، أنا راه ما عندي موقف اتجاه المحامين.

ولكن أدافع عن النص القانوني أعتقد أنه شرعي، وهذا حقي وأنتم مسؤولون في الدولة عن التشريع، ديرو شغلكم، وهما عندهم مبدأ المواطنة، تحملو مسؤوليتكم اتجاه المواطنة وفي حقوق الناس وانتهى الموضوع.

إيلا كنا كلنا كمسؤولين احنا مستعدين، وأنت السيد الرئيس، عارفين السادة المستشارين اللي طرحتو هاذ السؤال، أنا قلتها ليكم اليوم من هنا أسبوعين إيلا ما اجتمعتش معكم، عندي سفر للخليج، ذيك الساعة غادي تجي هنا ودير نقطة نظام وتقول ليا وهبي راه ما احترمتيش الالتزام اللي درتي أمام هذا الملأ كله، وأنا لا أتلاعب بالتزاماتي تجاه مؤسسة تشريعية نحترمها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "أوضاع موظفي هيئة كتابة الضبط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

عن أوضاع موظفي كتابة الضبط نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

..السؤال الأول، نفسو، غير فقط احنا أولينا الاهتمام بموظفي كتابة الضبط وعندي اهتمام خاص بهم، والآن إيلا شفتو فالجرائد الوطنية أنه تم، ماشي حيدت المديرين، لما صدر قانون اللي كينظم المديريات الفرعية والمديريات الجهوية كان خصني نعين مديرين فرعيين ومديرين جهويين، قلنا نعيدو النظر فكلشي المؤسسة، لأن فيها رؤساء الأقسام وفيها رؤساء المصالح، فبغينا نعيدو النظر فكلشي باش نشوفو الوضعية، باش يولي المدير الجهوي عندو شخصية قوية مقابل السيد رئيس المحكمة والسيد وكيل الملك، يتذاكر معهم فالحقوق ديالهم، يتذاكر معهم فيما يخص الموظفين، يتذاكر معهم فيما يخص باش يلعب هاذ الدور.

المسألة الثانية الأخرى، درنا لا تستفيد هذه الفئة من إمكانية الترقي، حذفنا درجة كاتب الضبط من الدرجة الرابعة السلم 5 وإدماج الموظفين المرتبين فيها، إلى درجة كاتب الضبط من الدرجة الثالثة السلم 6. رفعنا.. حيدنا كاع هاذوك السلم التحتاني.

درنا حالة الترقي، فتحنا إمكانية الكفاءة المهنية كل 6 سنوات إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة، اعطينا كذلك إمكانية انتظام الموظفين لمدة 3 أشهر قابلة للتجديد مرة واحد لسد خصاص طارئ مقابل تعويض 2000 درهم، ما كاين .. كنا كنعينو وصافي، دبا درنا لهم 2000 فالشهر وإذا كان داخل الدائرة القضائية 1000 درهم.

كذلك، درنا قرار بكفاءة المردودية بالتعويض عن الساعات الإضافية وإدماج الأطر، اخذينا قرار الأسبوع اللي فات وفتحنا مجال التكوين بالنسبة للموظفين باش يديرو الماستر، في كل مدينة فيها كلية الحقوق اتفقنا مع الجامعة، وهاذ السنة هاذي غادي يديرو الماستر 300 موظف، معناه واحد 11 مليون درهم غنخلصها للجامعات باش يقريو، لأن احنا غادي نتحملو المصاريف ديال هاذ المؤسسة، علاش؟ باش نرفعو التكوين ديال هاذ الموظفين ديال كتاب الضبط، على أفق أنه إيلا شدو الدكتوراه يمكن يدخلو للمحاماة، واحنا كنتناقشو مع السلطة القضائية كذلك إلى آخره، لأن بغينا نفتحو لهم واحد المجال باش يزيدو يطورو فوضعيتهم، ماشي يبقاو فقط فكتابة الضبط إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكنحاولو إلى حد ما ناخذو بعين الاعتبار الظروف.

ثم كاين الوضعية الاجتماعية ديالهم اللي المؤسسة كتدير المستحيل باش ترفع من المستوى ديالهم، درنا واحد المجموعة نتاع القروض، درنا واحد المجموعة نتاع الأداءات، درنا العيد الكبير، إلى آخره، راه احنا مازلنا مستمرين في هذا الموضوع.

واخا تدير كلشي لن أوفي حق هاذ الناس هاذو، كاتب الضبط راه ما توفيه حقه، لأن عايش النهار كله فالملفات وتحت مسؤولية تضيع ليه شي ورقة، يتجلى له شي ملف مشى فيها مسكين، راه كنحاولو نوقفو هاذ المشاكل هاذي من خلال استعمال الوسائل العلمية الحديثة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد محمد حرمة للتعقيب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الوزير.

نجدد التنويه بعملكم المتواصل على رأس وزارة العدل وبالدينامية التي تعرفها على عهدكم، وأيضا بالمجهودات المبذولة في مسار الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة عبر الأوراش الإصلاحية التي باشرتموها ولازلتم تباشرونها، وبكل شجاعة من أجل تطوير هذه المنظومة وجعلها تساير مختلف التحولات التي يعرفها المجتمع.

إن ما نود التأكيد عليه اليوم، السيد الوزير، هو أن إصلاح منظومة العدالة يجب أن ينظر إليه بشكل شمولي ولا نقتصر فيه على جانب من الجوانب، فلا أحد ينازع اليوم أو يشك في الدور الحيوي الذي تضطلع به كتابة الضبط داخل المنظومة ككل، حيث أصبح الاعتراف بهذه الحقيقة واقع يفرض نفسه.

وندعو في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إلى إعطاء موظفي هذه الهيئة المكانة التي تستحقها باعتبارها القلب النابض للمحاكم بمختلف درجاتها، وأساس تتركز عليه الإدارة القضائية، وذلك عبر الاهتمام بأوضاعهم المادية والمعنوية والاستجابة إلى مطالبهم المشروعة والواضحة، وتمكينهم من فتح آفاق أرحب، عبر تفعيل مقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، من أجل السماح لموظفي كتابة الضبط المستوفين الشروط الواردة في هذه المادة، الولوج إلى سلك القضاء، وذلك في إطار عملكم داخل الهيأة المشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والوزارة المكلفة بالعدل، والسماح لهم بتغيير مساراتهم المهنية لممارسة بعض المهن القضائية، خاصة ونحن على أبواب تعديل بعض القوانين المتعلقة ببعض المهن القضائية مثلا: خطة

العدالة، قانون المحاماة، القانون المنظم لمهنة المفوضين القضائيين.

وختاما، لابد أن نحيي بهذه المناسبة، موظفي كتابة الضبط بمختلف محاكم المملكة على اختلاف درجاتهم، باعتبارهم المحرك الأساسي لجميع الإجراءات والأعمال التي يتطلبها سير الدعوة، ابتداء بفتح الملف وإلى غاية صدور الحكم وتنفيذه، على مجهوداتهم الجبارة في سبيل الحفاظ على السير العادي للمرفق القضائي لتلبية حاجيات المواطنين.

وشكرا السيد الوزير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير،

نمر إلى السؤال الخامس، موضوعه "تشجيع الاستثمار في تحسين البنية التحتية القضائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تحسين مناخ الأعمال وتوفير بيئة مشجعة للاستثمار وتطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات الحكومية والمؤسسات المالية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة.

السيد وزير العدل:

.. مستويات، باش ما نبقاوش، عندنا ثلاثة ديال المستويات:

المستوى الأول، هو المستوى ديال القانون، المستوى الأول هو البنيات؛

المستوى الثاني، هو الخدمات التي تقدم، درنا قانون التحكيم والوساطة، درنا القانون نتاع الضمانات المنقولة، درنا القانون المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، درنا والآن كنعيدو النظر (في الشيك) الشيك المشكل نتاع، مجموعة نتاع المستشارين والنواب وقع لهم مشكل في الشيك، لأن ملي كيصدر الحكم في الشيك، كيفقد الصفة ديالو، فالآن الشيك، درنا واحد القانون ها هو غادي يجيكم، أنه إذا تم أداء الشيك، تسقط المتابعة نهائيا، ملي كنخلص لي الشيك يمشي يعطيني التيساع، ما نتابعو ما يتابعني، ما عندي ما ندير به، يخلص لي الغرامة نتاع 3% يمشي بحالتو، فدرنا واحد القانون وحيدنا الشيك بين الأزواج.

كذلك أعدنا النظر في السجل التجاري غادي يكون إلكترونيا، وراه خدامين كنديرو فيه إلكترونيا، وكذلك درنا واحد.. ديال المحكمة التجارية الاستئنافية فأكادير، ودرنا المحكمة الإدارية الاستنافية فأكادير، ودرنا المحكمة التجارية فطنجة، ومحكمة الاستئناف التجارية فطنجة، محكمة الاستئناف الإدارية والمحكمة الإدارية فطنجة، والآن باقي لنا بني ملال، ودرنا محكمة الاستئناف الإدارية ففاس، هاذو كلهم درنا هاذ السنتين الأخيرتين فتحناهم باش نسهلو على الناس ما يبقاوش يجيو حتى للرباط.

وقلنا بأنه هذا سهل العملية ديال الاستثمار، ويسهل أي نزاع أو أي خلاف يكون فنفس المدينة، كان فعام 2009، كنا فالمرتبة 130 فمناخ الأعمال، لأن دوزنا جوج ديال المراسيم، الأسبوع الفارط فموضوع ممارسة الأعمال، واحنا الآن فالرتبة 53، 130 كنا فـ 2009، و2020 طلعنا 53، واحنا الآن باقيين مازالين كنتقدمو فأقرب ترتيب غادي يجي غادي نكونو آنذاك قد ساهمنا في.. لا يمكن أن يكون استثمارا إلا إذا كان القضاء نزيها، وكان القضاء قريبا، وكان المحامين عندهم تكوين لتتبع هاذ القضية ديال التطور ديال العمل الاستثماري في المغرب، وعندهم قدرة على التعامل مع الشركات الدولية، إلى غير ذلك من المعطيات اللي تتفرض نفسها.

يجب إعادة النظر في العدالة باش تسهل الاستثمار، أما إيلا جاء الاستثمار والعدالة بقات على حالتها راه غادي تولي معرقل للاستثمار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي سعيد شاكر تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار يهنئكم على الثقة المولوية المتجددة، داعيا الله لكم التوفيق في مهمتكم وينوه بمجهوداتكم ومجهودات الحكومة، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله، الرامية إلى تشجيع الاستثمار في تحسين البنية التحتية القضائية مثل تطوير وإنشاء شبكة من المحاكم الجديدة، تأهيل البنية التحتية المعلوماتية للمحاكم المغربية، فالكل يعترف بالجهود المبذولة من الحكومة في مجال التحول الرقمي.

السيد الوزير،

في المقابل أنتم على علم برهانات الحاضر والمستقبل بمشيئة الله، رهانات متعلقة بالنجاعة، تقليص مدة التقاضي، تقريب الخدمة القضائية، لذا نلتمس منكم 4 اقتراحات:

- أولا، المزيد من الاستثمار في الرأسمال اللامادي للموارد البشرية والتكوين الفعال يستجيبان للرهانات المستقبلية؛
- ثانيا، الاستثمار في الحلول للتحديات التي تواجه القضاء في أوقات الإضرابات؛
- ثالثا، إحداث محاكم اجتماعية متخصصة في نزاعات الشغل على غرار محاكم الأسرة والمحاكم التجارية؛
- رابعا، إنشاء محكمة رقمية تتسم بمجموعة من الخصائص الأساسية، من بينها محكمة بلا أوراق، محكمة بلا مكان، محكمة بتنظيمات ذكية، لأن المحكمة الرقمية إيلا تكلمنا على بلا أوراق تعتمد على الحساب الآلي بشكل أساسي، المحكمة بلا مكان تعتمد على الأنترنيت، فالمسؤول يستطيع أن يتخذ القرار من أي مكان في العالم وليس مرهون بالمرفق المادي للإدارة، المحكمة بلا زمان الإدارة ما غتبقاش مرتبطة بـ 8 سوايع غادي تبقى تشتغل 365 يوما في السنة، 7 أيام في الأسبوع، 24 ساعة في اليوم، محكمة بتنظيمات ذكية سوف تتسم بالمرونة وقابلة لأن تواكب جميع التغيرات الطارئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

الاستثمار في البشر، أنا متفق معك، خصنا نستثمرو في البشر ونديرو له التكوين والتكوين المستمر، نديرو برنامج ونديرو هاذ الشي كامل، احنا غادين فيه، الله يوصلنا على خير.

أنا ما تنفهمش علاش هاذ قضية الإضرابات تثير الفزع؟ مادام اعطينا دستوريا الحق في تكوين النقابات غير باش يديرو الإضراب، أشنو؟ قلنا لهم النقابات يبقاو جالسين في المكاتب ديالهم؟ لابد ما يخلقو مشكل ويديرو مطالب ويعبرو.

المهم أن النقابات تمارس عملها في إطار دستوري وفي إطار المشروع وجهة من جهات الحوار الاجتماعي، وأنا قابلها، أنا قابل النقابات يتذاكرو معايا، قابلهم يحتجو عليا، قابل نفتح معهم الحوار، قابل نوصل معهم لحل، إيلا ما استمعت للنقابات لمن نستمع؟ الفايسبوك؟ راه عندي النقابة اللي تنستمع لها، والنقابة اللي تتعرف مشاكل الموظفين ديالها والنقابة اللي تتجيب ليا..

لهذا مادام قبلنا النقابة في الدستور راه قبلنا باش.. كما قبلنا باش يكونو الأحزاب في الدستور، هاذ الأحزاب اللي قبلناهم في الدستور جابو وهبي وزير العدل، سالينا، فضينا هاذ الشغل.

شكرا على التهنئة ديال الثقة المولوية، باقي؟ فات الوقت؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي نمرو للسؤال الآخر ويمكن يكون فرصة باش تجاوب السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "دور القضاء في جلب الاستثمارات وحمايتها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسيدات المستشارون المحترمون،

بداية، أود أن أهنئكم، السيد الوزير، لتجديد الثقة المولوية في شخصكم لمواصلة تولي مسؤولية القطاع الحكومي المكلف بالعدل.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة لجعل القضاء المغربي يلعب دوره في حماية وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عموري.

السيد الوزير المحترم للإجابة.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار،

السيد الرئيس،

القضاء ما تيجيبش الاستثمارات، القضاء يحمي الاستثمارات، وحينما يحمي الاستثمار، وفقا للعدالة، تيجيو الاستثمارات.

ما تيطرحليكش السؤال تيقول لك واش القضاء غادي يبني معنا معمل؟ تيقول لك واش إيلا وقع غدا مشكل يمكن القضاء نمشي ليه ونجيب الحق ديالي، خصنا نوفرو هاذ الامكانية، نوفروها بالتحكيم، نوفروها بالوساطة، نوفروها بواحد المجموعة نتاع الوسائل، والمحامون ديالنا يتكونو في هاذ مجال التحكيم، يتكونو في هاذ مجال الوساطة ويديروها، حتى هاذي وسيلة من وسائل العمل ديالهم ويمشيو فيها.

كذلك، بغيت نقول لك احنا كنا فكرنا في واحد الوقت، صعيب الوقت ضيق، سنتين ما تعطيكش، إيلا بغيتو تخليوني خمس السنين الجاية نصاوبها لكم، وهي ما يسمى... - ما عجباتك هاذي السيد الوزير - نديرو موضوع آخر.. وهي خصنا واش نديرو محاكم المقاولات، فيها قضاة متخصصين، ويكون عندنا فيها نزاعات صعوبة المقاولة، يكونو فيها العمال، يكونو فيها الجرائم ديال

الشيك، الجرائم.. واش يمكن لنا ندير هاذ الفكرة هاذي، لأنه حتى تكون عندك قاضي المقاولات.

ثانيا، أنا كان عندي هاذ النقاش مع السلطة القضائية، النيابة العامة، القضاة ديالهم ما خصناش تجيبهم من كلية الحقوق، عندنا واحد الطرف تيجي من كلية الحقوق، نجيبو مهندسين في البناء، نجيبو (les architectes) وندوزو لهم الامتحان وتكون عندهم الدرجة الاستثنائية، على الأقل ملي تيجيه ملف يعرف علاش تيهدر، يعرف علاش تيتكلم، مثلا في المحاسبة باش دوك الجرائم ديال المال العام يعرفو فين كاين الخلل وفين ما كاينش الخلل، ويفرقو بين الاختلالات التدبيرية والاختلالات الجنائية، كاينة واحد الهفوة، هاذ النقاش عندي مع السلطة القضائية تنقول لهم راه خصنا نفكرو نجيبو قضاة، نجيبو موظفين متخصصين في مجال من المجالات ويدخلو للجهاز القضائي، غيكونو القضاة اللي معهم جاو من كلية الحقوق، وهوما غادي يكون عندهم إلمام بالملف اللي قدامهم، دابا الخبير كانت عندو السلطة كبيرة في التأثير على القضاء، لأنه هو اللي تيدير الخبرة.

بقات الوقت ولا مازال؟

موضوع رقمية المحاكم، عرفت هاذ رقمية المحاكم بقيت تنرون فيها تنرون فيها، راه القضية قضية فلوس، ها خويا اعطيونا الفلوس، عييت ما نجري، حيث تمشي تمس شي حاجة تيقولو ليا 200 مليون درهم تنتخلع، 200 مليون درهم ما عنديش، عندنا مهندسين أكفاء في وزارة العدل تيديرو واحد المجموعة دالبرامج، واعتمدنا على الوسائل ديالنا، ولكن انتوما ها هو القانون المالي غادي يجي عندكم، غيجي عندكم القانون المالي غادي يجي عندكم الميزانية ديال وزارة العدل، واحنا بيناتنا نديرو شي حاجة واعطيونا شوية ديال الفلوس باش نديرو الرقمية، وأنا مستعد ما عنديش مشكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السي عموري تفضل.

المستشار السيد محمد عموري:

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان، السيد الوزير، على أن القضاء يلعب دورا هاما في تنمية وتطوير المقاولة وتشجيع الاستثمار، حيث أن المستثمر، سواء كان وطنيا أو أجنبيا، ومهما كانت المبادرات التشجيعية المنصوص عليها في التشريعات والأنظمة، فإنه لن يبادر إلى الاستثمار في أي بلد إلا إذا كان هناك واحد القضاء مستقل وفعال، وهو ما يحقق العدل والأمن القضائي اللازم لتوفير واحد المناخ محفز للاستثمار.

كما يساهم القضاء بشكل فعال في تشجيع المستثمرين الأجانب على تحقيق استثماراتهم في المغرب، وذلك من خلال سرعة البت في النزاعات المعروضة أمامها والتكوين المستمر للقضاة في قانون الأعمال.

السيد الوزير،

لابد من العمل على إصلاح المحاكم التجارية ببلادنا والرفع من عددها، ومن أجل تحقيق النجاعة القضائية، كما ندعو إلى تسريع الإجراءات القضائية وتبسيطها وتقليل فترات الانتظار في المحاكم، وأخص بالذكر مواعيد السجل التجاري التي تصل في العديد من الأحيان إلى شهرين أو أكثر، لذا فقد أصبح من الضروري حل هذا المشكل بما يضمن رقمنة هذه العملية وتسريعها.

السيد الوزير،

انتوما راكم اشرتو لها وهدرتو عليها، هاذ النقطة اللي غادي نشير، وهي إشكالية نظر بعض المحاكم العادية في النزاعات التجارية المثارة بين المقاولات، رغم طابعها التجاري المحض، حيث نجد العديد من المقاولات والمسيرين متابعين وفق قواعد نظام القانون العام، عوض القانون رقم 17.95، وبالتالي فتح الباب أمام القضاء التجاري المختص بالنظر في هذه الدعاوى.

كذلك ندعوكم، السيد الوزير، إلى مراجعة الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بالمساطر، صعوبة المقاولة، بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال في بلدنا، حيث أن غالبية المقاولات التي تعاني من صعوبات يتم تصفيتها أو تنفيذ مسطرة التسوية القضائية في حقها، وبالتالي معاقبتها عوض إنقاذها وضمان استمراريتها، إذ على الرغم من الفلسفة التشريعية الجيدة لهذه المسطرة، فإن الآليات التقنية لا تسعف في تحقيق نتائج جيدة.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد لعام لمقاولات المغرب نعبر لكم عن استعدادنا للتعاون معكم، السيد الوزير، بما يسهم في تحقيق الأمن القضائي اللازم لجذب الاستثمارات وحمايتها.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، مازال عندكم بعض الثواني.

السيد وزير العدل:

ملاحظة بسيطة، بالنسبة للمحاكم التجارية خصنا نزيدو فيها، دابا عندنا الداخلة والعيون احنا غنبنيوهم دابا، خصنا نديرو بني ملال والحسيمة ونزيدو نعددو هاذ المحاكم التجارية.

كذلك، بغيت نقول لك بالنسبة للقضاء فراه المشكل ديال القضاء هو أنه عندو واحد القطيعة مع المجال ديال الأعمال، ما تيعرفوش أش كيديرو، رجال الأعمال ما تيعرفوش أش كيديرو، كيفاش غادي نديرو باش يكون هناك واحد الفهم للعمل ديال التجار.

يمكن لنا نجيبو بعض رجال الأعمال ندخلوهم، كنبدلو بعض القوانين، ولكن خص يكون حوار في هاذ الموضوع هذا، الملف غير كيدخل للمحكمة.

درنا واحد القانون لأنه دابا تتكون صعوبة المقاولة ولا تتكون (liquidation judiciaire) كايعينو واحد الموظف في المحكمة وتيردوه

ساندیك، الشركة تدوز 20، 30 مليار درهم وتيجيو عند موظف وكيقول لهم اسمحوا لي.

أخيرا غير بغيت نقول واحد الجملة أخيرة، لهذا درنا واحد القانون ديال الساندیك، باش يولي عندنا واحد (le corps) ديال الساندیك، يكون عندو تكوين عالي، عارف كيفاش يسيرو الشركات، وغير باش يتكلم مع المدير العام، لأن الموظف موظف، لهذا وندیرو احنا هاذ.. احنا مازال نخرجو الموظفين منها، احنا درنا هاذ القانون ديال الساندیك، دابا غادي نعلنو عليه ونمشيو فيه، وكنتمنى هاذي تعطي فرصة باش نقدو الشركات، أما راه الشركات اللي دخلت في صعوبة المقاولة أنا تنقول لهم هذا حكم الإعدام هذاك، غير تتجي صعوبات المقاولة صافي راه أعدمت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "مآل المنصة المتعلق بعقود الزواج".

الكلمة للسي أبو بكر اعبيد، تفضل من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل إحداث منصة خاصة بعقود الزواج وتتبعها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

أنا متأسف أن أبلغ الذين كانوا يتزوجون وراء علم زوجاتهم أنه انتهى، زمن انتهى.

الآن غير اللي بغا يتزوج غادي تعرف مراتو واش تزوج ولا لا، سالينا هاذ الموضوع.

هاذ القاعدة احنا صاوبناها كملناها، الآن تشتغل في الرباط، اخترنا بعض العدول، اخترنا بعض السادة القضاة وعلمناهم كيفاش يتعاملو معها، احنا متأخرين شوية لسبب بسيط كنتسناو المدونة تجي باش نعرفو أشنو هو التصور ديالها لهاذ الموضوع ديال الزواج والطلاق، باش يمكن لنا نشوفو واش غادي نخليو نفس المنصة ولا غادي نغيرو فيها، هذا هو فقط لا غير.

ثانيا، كاين واحد الفصل غريب، تيقول لك جميع الوثائق نتبادلها إلكترونيا إلا الوثائق نتاع العلاقات ديال الزواج وديال القانون ديال الأسرة، خصنا نبدلو هاذ الفصل هذا، في الحقيقة احنا خدامين عليه.

ولكن المنصة غتمكن المواطن من إيداع الوثائق وطلبات توثيق العقود العدلية، على الأقل الرجل ولا المرأة بغاو العقد يمشيو يخرجوه، ولكن العقد ديالهم، لأنه البطاقة الوطنية ديالو تمشي للأمن الوطني غير إلكترونيا وتتجي الجواب بالموافقة، تمكين المواطنين من استخراج نسخ العقود، تمكين العدول من تحرير الوثائق في المنصة وتوقيعها إلكترونيا، العدل كيمشي كيكتب العقد وكيمشي يديه عند القاضي وكيتسنى القاضي حتى يسني له دابا ما بقاتش، يمكن يصيفطو في هاذ المنصة القاضي يوقعه إلكترونيا ويرجع له، تمكين العدول من تسليم العقود الرسمية لأصحابها معناه حتى العدل ملي توصلو يمكن له يحولها إلكترونيا للناس دياولها، تمكين قضاة التوثيق من الخطاب على الوثائق إلكترونيا.

بغينا نسهلو هاذ المسطرة هاذي، حيث توصل للقضايا الإنسانية بحال الزواج والطلاق والأبناء، راه هاذ الشي خصنا نسهلو فيه، احنا هنا فين كنعقدوها، ما عرفت علاش؟

دابا الآن هاذ النظام هذا غادي يسهل لنا واحد المجموعة نتاع الأمور وغادي يسهل لنا.. لأن في أوروبا ما تنساوش راه واحد تيبغي يطلق راه تيجي من فرنسا، يتزوج يمكن يتزوج تم، بغا يطلق خصو يجي لهنا، وكذلك، وما كاينش ذاك الشي ديال الوكالة في هاذ الموضوع، بغينا نسهلو الحياة ديال الناس، فبركة الله يجعل البركة، نشوفو المدونة أش غادي تعطي وبناء عليها نطبقو على هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

إلا أن طرحنا لهذا السؤال مرتبط بتعهد سبق وأشرتم إليه داخل هذه القبة الموقرة، وهو ما جعلنا نعيد طرحه قصد تتبع مسار إنجاز بوابة عقود الزواج، والتي تهدف بشكل رئيسي إلى التحقق من الحالة الاجتماعية للمواطنين ومعرفة ما إذا كان الشخص متزوجا أم لا، وبالتالي ستصبح الحالة العائلية لكافة المواطنين والمواطنات واضحة أمام القانون، بشكل لا يمكن التحايل عليه.

ومن وجهة نظرنا، فهذه الخدمة تعد اليوم من الخدمات المهمة والضرورية التي تحتاجها مختلف الجهات الرسمية والقضائية للتحقق من صحة المعلومات المقدمة من طرف المواطنين في هذا الصدد.

ونظرا للأهمية البالغة لهذه المنصة في منع حالات التحايل وتقديم معلومات غير صحيحة عن الحالة العائلية، فإننا نطالب منكم، السيد الوزير المحترم، التسريع بإنجاز هذا المشروع الهام وتفعيله في أقرب وقت ممكن للتصدي لظاهرة التحايل على القانون وحماية حقوق الأطفال والنساء وتعزيز الشفافية في المجتمع، وتسهيل عمل الجهات المختصة في التحقق من المعلومات المتعلقة بالحالة الاجتماعية للمواطنين.

كما نأمل أن يتم تعبئة كل المتدخلين لإنجاح هذه الطفرة النوعية في منظومة العدالة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

تأكد، السيد الرئيس، بأنه هاذ الموضوع ديال الخدمات اللي غنتقدم رقمية تمر بمنصة الأمن الوطني، ما يمكنش واحد يجيب شي بطاقة ويدوز على شي واحد شي معلومات ماشي صحيحة، واحنا درنا اتفاق مع إدارة الأمن الوطني، اللي تنشكرها من موقعي هذا، أن إدارة الأمن الوطني قدمت لنا خدمات جليلة في وزارة العدل، واحد الخدمات كثيرة هي الآن تناقشو معها باش نديرو رقم التليفون في البطاقة الوطنية في هاذيك المعلومات السرية، باش غدا في المحكمة نصيفطو (sms[1]) لشي واحد ولا نبلغوه ولا شي من هذا القبيل، لأننا يمكن لنا ندخلو لهاذ الخدمات تتقدمنا غادي تسهل لنا العملية القضائية، غادي تسهل لنا هاذ العمليات الإنسانية وغادي تعطينا الحقائق ديال الأشياء في إطار هذاك التعاون اللي غادي يكون بينا وبينهم، خاصة في هذا الشي د الزواج، خصنا نعرفو شكون اللي مزوج وشكون، نعرفو هذاك اللي كان في الشمال وتزوج وخلى لمرا ومشى تجوز واحد لمرا أخرى في أكادير، ما عرفناه واش مزوج ولا.. راه ما عندناش هاذ المعلومات.

دابا غتكون عندنا المعلومة، غنرتبطو كذلك بالحالة المدنية باش نعرفو المعلومات على الحالة المدنية، بزاف ديال العناصر اللي غادي تعطينا.

الآن منصة شادة الطريق ديالها، تنتمنى أنه تكون الأمور غادية باش تعطي الخدمة للمواطن بالأساس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن والأخير موضوعه "مشروع تقريب القضاء من المتقاضين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي عثمان الطرمونية، تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أين وصل مشروع تقريب القضاء من المتقاضين؟ وما هي مختلف الإجراءات المتخذة لتفعيله؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

قلتي الأخير فرحان، السؤال الأخير وفرحان..

هو تقريب القضاء من المواطنين هو بناء المحاكم، ما عندكش شي حل آخر، تبني المحاكم، درنا محكمة الاستئناف الإدارية في فاس، درنا الإدارية في طنجة، درنا الابتدائية التجارية والإدارية، الآن مطروحة في بني ملال، لأن خصنا نبنيو في بني ملال المحاكم، محكمة الاستئناف التجارية والإدارية بأكادير، غادي ندشنهم نهار الخميس، غادي نمشي لأكادير باش ندخل المحكمة الاستئنافية الإدارية والمحكمة الاستئنافية التجارية.

كذلك، درنا المحكمة الاستئناف الإدارية في فاس، ودرنا ترقية 4 مراكز قضائية للمحاكم الابتدائية أرفود والريش وشيشاوة ودمنات، ودرنا إحداث مركز قاضي مقيم غادي نديروه في "إغرم" وتابع للنفوذ المحكمة الإدارية في تارودانت، كذلك درنا المحكمة الابتدائية في اولاد تايمة، وحولنا جرسيف لتازة، ما بقاتش تابعة لوجدة حولناها لتازة.

وكذلك، مجموعة نتاع المحاكم أخرى اللي بغينا باش تطلب ميزانية تبني بها المحاكم راه ملايير الدراهم، صعيب.

دابا دخلنا في واحد الاتفاق مع (CDG[2]) هما يبنيو المحكمة واحنا نكريوها من عندهم، ما عندكم فلوس المتقاعدين سيرو بنيو لنا واحنا فعلا كاين واحد مجموعة نتاع المحاكم بني ملال ومراكش، راه احنا تنذاكرو مع الجهات باش يعطيونا الأرض، وبناء عليه غادي تبنيها (CDG) وغادي تكريها لنا، هاذ الشي غادي نسهلو وغادي يسرع واحد المجموعة ديال المحاكم اللي مشينا فيها.

كنتمنى التوفيق وانا عاود تنقولها لكم راه إيلا اعطيتونا الميزانية انتوما في لجنة العدل والتشريع راه غادي نبني المحاكم، ما اعطيتونا راه ما اعطيتونا.

شكرا.

[1] **S**hort **M**essage **S**ystem.

[2] **C**aisse de **D**épôt et de **G**estion.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ودائما كنرحبو بك تكون معنا السيد الوزير.

إذن الكلمة للسي عثمان الطرمونية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إننا في الفريق الاستقلالي نود في البداية أن نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة في إطار إصلاح منظومة العدالة، عملا بالتعليمات السامية والتوجيهات الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، من أجل تقريب القضاء من المتقاضين.

إجمالا، هذه البرامج الإصلاحية التي تنهجها الحكومة تعكس التزاماتها بتحسين البنية التحتية للقضاء وتوسيع نطاق التغطية القضائية في المملكة، وذلك في إطار إحداث المزيد من المحاكم المتخصصة في القضاء التجاري والإداري بمعظم جهات المملكة، مراعاة لحجم القضايا والخدمات الإدارية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية ومن أجل تعزيز فعالية العدالة والإسهام في تقديم خدمات قضائية أفضل للمواطنين.

كما تروم فتح أبواب جديدة للاستثمار لرفع منسوب ثقة المستثمرين في القضاء التجاري، كما أن إحداث المحاكم المتخصصة في القضاء الإداري يعزز من فعالية إجراءات التصدي للتجاوزات الإدارية وتقديم حلول سريعة وفعالة للنزاعات ذات الطابع الإداري، غير أن الإشكالية التي تواجه هذه التحيينات للخريطة القضائية هي الصعوبة في التوفيق بين عدة إكراهات، منها المتمثلة في عامل القرب وتفعيل العدالة المجالية، لكي تتناسب مع التقطيع الإداري وتواكب التحول نحو الجهوية، على اعتبار أنها اختيار دستوري لا رجعة فيه، مع التأكيد على ضرورة مراعاة معايير الجودة واحترام المرتفقين.

إن تغيير الاختصاص المكاني لبعض المحاكم الابتدائية، حيث يتم تغيير تبعيتها من دائرة محكمة الاستئناف إلى دائرة أخرى، بحكم القرب الجغرافي والإداري للتبعية الجديدة، وفق ما جاء به في هذه المستجدات، سينتج عنه آثارا تهم وضعية المهن القانونية ويؤثر على سير اشتغالها، مما يفرض في نظرنا إيلاء هذا الجانب مزيدا من الاهتمام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن إحداث محاكم جديدة لا يعد أمرا سهلا من الناحية المادية، لأن كل محكمة تتطلب بناية دقيقة وبها مواصفات معنية، وأن المراكز التي تم الارتقاء بها لتكون محكمة ابتدائية مستقلة تلزم إعادة بنائها وهيكلتها.

كما يتطلب هذا الأمر أيضا مواصلة تأهيل الأطر القانونية المختصة، مع العمل على وضع استراتيجية شاملة لتوعية المواطنين بالخدمات القضائية المتخصصة وطرق الوصول إليها.

تبقى هذه المبادرات التي تم القيام بها مهمة جدا، لأن تفعيلها على أرض الواقع من شأنه أن يقرب الخدمة القضائية بشكل أكثر فعالية لفائدة المتقاضين ببلادنا، كما تشكل لبنة من ورش إصلاح منظومة العدالة.

وفي هذا الإطار، نثمن مرة أخرى هذه التوجهات التي تروم تعزيز هذا الورش الإصلاحي بمشاريع أخرى موازية وتوطيد دولة القانون وضمان مؤسسات قضائية مستقلة وعادلة، من أجل ضمان مناخ أعمال إيجابي قادر على جذب مزيد من الاستمارات الجديدة وتعزيز وجهة المملكة كمنطقة أكثر استقرارا في ميدان الأمن القانوني والقضائي.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

لا، العنصر البشري فارض نفسو، لأن ماعندناش العنصر البشري داخل المحاكم، اليوم غادي تخرج النتائج ديال 160 منصبا اللي عندها امتحانات الأسبوع اللي فات، وغادي نعلن فنفس النهار 116 منصبا آخر بالنسبة للموظفين ديال المحاكم فهاذ.. ندوزو امتحانات إذن هنا أسبوعين أو ثلاثة.

طرح مشكل، وذاك الشي كلشي اللي قولتي متفق معاك فيه، كنشكرك عليه، محتاجين للوقت والإمكانيات، ويكون خير إن شاء الله.

بغيت غير باش ما تدوزنيش الفرصة، السيد الرئيس، باش نشكر الجميع على التهنئة ديالو على الثقة المولوية، كنتمناو نكونو فمستوى الثقة التي حبانا بها جلالة الملك، الحمل ثقيل، ولكن بتعاونكم معانا وكذا..

فيما يخص المحامين، أنا منفتح، أنا البيبان ديالي مفتوحين، العيب والعار علينا إيلا قلت لك لا، داخل المستشارين، فين ما بغاو، داخل المستشارين، أنا ماعندي إشكال، ديروها فالنقابة ديال الاتحاد المغربي للشغل ما عندي مشكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد الوزير المنتدب والسيد كاتب الدولة.

السؤالان المواليان موجهان للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، حول الاستثمار، تجمعهما

وحدة الموضوع، لذا، سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، وموضوعه "استراتيجية الاستثمار ببلادنا".

تفضلوا السي المختار صواب، تفضلوا.

المستشار السيد المختار صواب:

الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الاستراتيجية التي تعتزمون تنزيلها لضمان جلب استثمارات نوعية تحقق التكامل مع الأولويات الوطنية، وتعزز من قدرة الاقتصاد الوطني، استجابة لمقتضيات التنمية المستدامة في إطار ميثاق الاستثمار الجديد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "حصيلة تنفيذ ميثاق الاستثمار".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

حصيلة ميثاق الاستثمار، الجميع يترقب ما هي التسهيلات وما هي الامتيازات حتى نحفز المستثمرين حسب التوجهات الملكية السامة.

وهي مناسبة، السيد الوزير، لأهنئكم على الثقة المولوية الشريفة، متمنيا لكم النجاح، لأن في نجاحكم طبعا نجاح لنا جميعا ونجاحا للتوجهات الملكية السامية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب للإجابة على السؤالين المتعلقين بالاستثمار.

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بشكري الوفير على استقبالي في هذا المكان المهم بالنسبة للمسائل التشريعية، .. (كلام غير واضح) بالحضور إلى مجلسكم الموقر للإجابة على تساؤلاتكم البناءة والجوهرية.

وبهذه المناسبة، أود ان أعبر عن امتناني واعتزازي بالثقة المولوية التي وضعها صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، في شخصي بتكليفي بهذه المهمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن الأهداف المنتظرة من تنزيل قانون الإطار 03.22 هي بمثابة ميثاق الاستثمار، وممثلة في تعزيز إحداث مناصب شغل قارة وتقليص الفوارق بين الأقاليم وعمالات المملكة في جلب الاستثمارات وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل، وجعل المملكة قطبا قاريا ودوليا للاستثمارات، بالإضافة لتحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار.

هذا، بالإضافة إلى بلوغ الأهداف الواضحة التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والمتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500.000 منصب شغل، خلال الفترة بين 2022 و2026.

وفي هذا الصدد، عملت الوزارة بشراكة مع كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي، بما فيهم المجالس الجهوية، على خلق توافق حول أهداف مشتركة حسب البعدين الجهوي والقطاعي.

وفي إطار تنزيل مقتضيات الميثاق الجديد، تم:

- تفعيل نظام الدعم الأساسي الذي استفاد منه 110 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية تقدر بـ 130 مليار درهم، ستمكن من إحداث 68 ألف منصب شغل، وتفعيل نظام دعم خاص موجه لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي والذي استفادت منهم 5 مشاريع استثمارية بقيمة إجمالية تقدر بـ 46 مليار درهم، ستمكن من إحداث 28.000 منصب شغل؛
- تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال لفترة 26-23 والتي عرفت إطلاق 74% من مبادراتها، حيث أن 31% من هاذ المبادرات تم إنجازه، و32 منها في طور الإنجاز؛

- تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار لتكريس مكانة المملكة كوجهة استثمارية على المستويين الإقليمي والدولي؛
- وضع حكامة موحدة ولامركزية للاستثمار من خلال:

- تعزيز دور اللجنة الوطنية للاستثمارات؛
- التنصيص على اللاتمركز بالنسبة للمشاريع الاستثمارية أقل من 250 مليون درهم؛
- وضع المراكز الجهوية تحت الوصاية المباشرة للسيد رئيس الحكومة وتقوية دورها في بناء منظومة الاستثمار على المستوى الجهوي.

وبالموازاة مع كل المجهودات المبذولة على مستوى تحفيز الاستثمار، ومن أجل مواكبة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتوطين المشاريع الاستثمارية في المجالات الترابية، عملت الحكومة على الرفع من مستويات الاستثمار العمومي، وعيا منها بدور الرافعة التي تلعبه لصالح الاستثمار الخاص.

ومن خلال التقديرات التي اشتغلت عليها الوزارة، يتبين أن الاستثمارات الخاصة التي تمت تعبئتها تقارب 200 مليار درهم خلال سنتي 2022 و2023، وهاذ يعني أننا في انسجام مع الأهداف المحددة للاستثمار.

ومن خلال قراءة دينامية الاستثمار، نراهن على ارتفاع هذا المستوى في السنوات المقبلة، بفضل مواصلة تنزيل الميثاق الجديد حيث أن اللجنة الوطنية للاستثمار صادقت خلال 5 اجتماعات على مشاريع بقيمة 173 مليار درهم، تتخلق حوالي 96.000 منصب شغل، وهاذ المشاريع تشمل 12 جهة أي 40 إقليم وعمالة، مع العلم أن 90% من المشاريع التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمارات باشرت أشغال تهيئ وحداتها الإنتاجية، و73 من مجموع الاستثمارات هي استثمارات وطنية وهاذي مهمة أن الاستثمارات الوطنية تبلغ هاذ العدد الكبير من إجمالي الاستثمارات اللي تنقومو بها.

ومن المؤشرات الإيجابية أيضا، نجد وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عرفت تحسنا ملحوظا خلال سنة 2024، حيث بلغ صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أزيد من 16.34 مليار درهم نهاية شهر شتنبر أي بارتفاع نسبة 50.7% مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية.

هذا، وتؤكد الوزارة انخراطها وتعبئتها من أجل العمل على استكمال وتنزيل النصوص التطبيقية لتفعيل ميثاق الاستثمار الجديد، خاصة نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا، الصغيرة والمتوسطة، ونظام الدعم الخاص الرامي إلى تشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي وتفعيل آليات الحكامة المرتبطة بالميثاق الجديد، حيث ستتم المصادقة على اتفاقيات الاستثمار المتعلقة بالنظام الأساسي لدعم المشاريع التي يقل مبلغها على 250 مليون درهم.

وكذلك التوقيع عليها على الصعيد الجهوي، وذلك بهدف تسريع الإجراءات للمستثمرين، بالإضافة لمواصلة تنظيم جولات على الصعيدين الوطني والدولي لاستقطاب وتنويع المستثمرين.

وأخيرا، سيتم تنزيل خارطة الطريق لتفعيل التصور الجديد للمراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز العمل الميداني لتحقيق أهداف الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية للتعقيب.

السي السالك، تفضلوا.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على جوابكم.

السيد الوزير،

يأتي هذا الموضوع في سياق دولي ووطني حساس يدعو إلى ضرورة تسريع تفعيل استراتيجية الاستثمار الوطنية وتعزيز القدرة الاستثمارية الطويلة المدى، فالموضوع الاقتصادي العالمي الراهن وما يشهده من تحديات وتغيرات متسارعة يستدعي تحركا سريعا وفعالا، لتعزيز مكانتنا الاستثمارية وضمان استدامة النمو الاقتصادي، وبالتالي فالتأخير بتفعيل هذه الاستراتيجية قد يؤدي إلى فقدان فرص استثمارية واعدة وتراجع قدرتنا التنافسية في السوق الدولي، كما أن غياب العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات يعمق الفوارق بين جهات المملكة، ويؤثر سلبا على التنمية في بعدها الوطني.

السيد الوزير،

إن تحفيز الاستثمارات الطويلة المدى يتطلب خطوات جريئة وحاسمة، تشمل تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر الإدارية، كما أنه من الضروري إيلاء اهتماما خاصا للمناطق الأقل حظا في التنمية، من خلال تقديم تحفيزات استثمارية خاصة وتطوير البنية التحتية فيها، مما يضمن توزيعا عادلا للموارد والفرص الاستثمارية بين مختلف جهات المملكة، فالعدالة المجالية ليست مجرد شعار، بل هي ركيزة أساسية لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

وعليه، السيد الوزير المحترم، فإننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، نؤكد على أهمية اتخاذ خطوات عملية وسريعة لتفعيل استراتيجية الاستثمار، مع التركيز على تحقيق التوازن في التنمية بين مختلف الجهات بالمملكة، بالإضافة إلى وضع خارطة استثمار واضحة، تراعي خصوصيات كل منطقة وتعود عليها بالنفع.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا إلى جوابكم، واطمأننا للسير الاستثماري في بلدنا، فأنتم محظوظين، نظرا للأوراش الكبيرة والمتعددة في شتى ربوع المملكة، حتى نكاد أن نقول أن المغرب ورش مفتوح للاستثمار، لا ينقصه إلا الجدية والعمل لمواكبة التوجهات الملكية السامية من جهة، ولإغناء هذا البلد الآمن المطمئن، وآثرت أن أتلفظ بالآمن لأن الاستقرار والأمان مفتاح المستثمرين، والمغرب اليوم في عدالة مجالية، كيفما جاء على لسانكم، السيد الوزير، هذا يطمئن، فأينما اتجهت في بلدنا الحبيب نجد أوراشا، مما يطمئننا على أنه هناك تشغيل، هناك استثمار، هناك أمل مفتوح، إن شاء لله، والخير أمام، سيما ونحن مقبلين على تظاهرتين في المستوى العالي قاريا وعالميا.

نحن اليوم، نطمئن على هذا البلد ويجب على المغاربة أن يستبشروا خيرا بحول الله، حتى نكون في مستوى التطلعات العالمية، التي تسير فيها مختلف الدول التي شقت طريقها بنجاح.

السيد الوزير،

احنا اليوم ندعم كأغلبية وكمعارضة، لأن الأنشطة والاستثمار وعدالة مجالية في مختلف ربوع المملكة تجعلنا نكون مطمئنين، والحمد لله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ما بقاش ليكم الوقت للتعقيب على السؤالين.

نمر إلى السؤال الثالث، موضوعه "تعزيز أدوار المراكز الجهوية للاستثمار وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي"

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والعاصرة لتقديم السؤال.

السي الخمار المرابط، تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول تعزيز أدوار المراكز الجهوية للاستثمار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

اشتغال الحكومة لمواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز دورها في النهوض بالاستثمار على المستوى الجهوي يأتي تنفيذا للتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي أكد من خلالها، على أن المراكز الجهوية للاستثمار مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار من البداية إلى النهاية، في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

وفي هذا الصدد، تشتغل الحكومة على تنزيل تصور جديد ومتكامل ومتعدد الأبعاد، لجعل هذه المراكز مرجعا للاستثمار على المستوى الجهوي وفاعلا أساسيا في الترويج للمؤهلات المجالية ومحركا لتنمية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، كذلك مراكز للحلول تضمن تنزيل المشاريع في كل مراحلها.

وكخطوة أولى في إطار توحيد حكامة الاستثمار، تم وضع المراكز الجهوية للاستثمار تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة، الذي فوض بعض صلاحياتها لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، بهدف تعزيز التفاعل والعمل المشترك بين المستوى المركزي والمجالات الترابية وتحسين فعالية ونجاعة مسار المستثمر.

وبالإضافة إلى تسريع معالجة الصعوبات التي تواجه المستثمر بصفة عامة، وكذا تنزيل الأوراش الإصلاحية المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال، حيث قامت الوزارة بإنجاز تشخيص استراتيجي مفصل للمراكز الجهوية للاستثمار، يشمل جوانب تقنية وأخرى تنظيمية، بهدف تحديد تموقعها الجديد وجعلها فاعلا محوريا في مجال الاستثمار على المستوى الجهوي، وبلورة خارطة الطريق، عملية تمكن من تنزيل وتفعيل الإصلاحات المقبلة، حيث تم تحديد 12 ورشا تقنيا موزعة على عدة أقطاب تشمل: الذكاء الاقتصادي، الإقلاع الاقتصادي ومسار المستثمر ومسار المقاول، بالإضافة لأوراش تنظيمية تهم هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار واختصاصات مكوناتها والموارد البشرية والرقمنة والوسائل التقنية والمالية وآلية التتبع والحكامة.

كما اشتغلت الحكومة على تجويد الإطار القانوني لهذه المراكز، للاستجابة للتحديات الراهنة وتعزيز دور وفعالية المراكز الجهوية للاستثمار واللجان

الجهوية الموحدة للاستثمار.

بالإضافة لتنزيل حكامة موحدة ولامركزية للاستثمار، تمكن المستوى الجهوي من المصادقة على اتفاقيات الاستثمار التي تقل قيمتها عن 250 مليون درهم.

وفي هذا الإطار، أتقدم بالشكر الجزيل للمؤسسة التشريعية على انخراطها القوي في هذا الورش الاستراتيجي للنهوض بالاستثمار والاستثمار بصفة عامة في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي المرابط الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، نهنئكم، السيد الوزير المحترم، على الثقة المولوية التي حظيتم بها لتولي هذه الوزارة المهمة، ونشكركم كذلك، على جوابكم الواضح وعلى تصوركم الذي أنتم بصدده.

لقد حددت وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، كأهداف أولى لها الكثير من الإجراءات والتدابير التي لمسنا التغيير فيها، وإن كان غير كاف لتوطين الاستثمار بصورة عامة وعدالة بين الجهات.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير المحترم، يظل طموحنا هو تقليص الفوارق المجالية في مجال الاستثمار قدر الإمكان، حيث سيسمح هذا المجهود لكافة مناطق المملكة، بما فيها العالم القروي في مجال الاستثمار، كقدر الإمكان، يعني للحصول على حصة أكبر من الاستثمار الخاص والعام خلال الفترة 2022-2026.

وهنا، السيد الوزير المحترم، تلعب المراكز الجهوية كما تعلمون أدوارا مهمة في تنزيل أهداف الحكومة في مجال الاستثمار، حيث تم ترسيخ دور هذه المراكز باعتبارها فاعلا رائدا في دعم الاستثمار واستقطابه، وفي كذلك الترويج للمؤهلات الاقتصادية ولفرص الاستثمار بجهات المملكة وفي تعزيز جاذبية يعني المجال الترابي.

لكن، السيد الوزير المحترم، ورغم المجهودات المبذولة والتي حققت نتائج مهمة، رغم قصر وقت المصادقة على قانون المراكز الجهوية للاستثمار، فإن مجموعة من الإشكاليات مازالت تطفو على السطح، نتيجة تعقيد بعض المساطر ونتيجة عدم استحضار خصوصية كل جهة في اختيار المشاريع، رغم مواصلة لاتمركز اتفاقيات الاستثمار من خلال توسيع مهام اللجان الجهوية للاستثمار، عبر منحها صلاحيات المصادقة على الاتفاقيات والمشاريع التي لا يقل مبلغها الإجمالي عن 250 مليون درهم كما ذكرتم، وكذلك عبر تزويدها بآليات الحكامة والتتبع الذي سيوفر للمستثمرين مسارات شفافة للمناخ القانوني والمسطري المؤطر لعقود الاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

نرجو أن يحدث التحول الشمولي لحكامة الاستثمارات الجهوية بيئة مجالية مواتية، تسمح بضمان إلتقائية المشاريع الاستثمارية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي مع باقي الاستثمارات الوطنية، خاصة منها الصغرى والمتوسطة.

لذلك، نجدد الدعوة إلى المواكبة والتتبع لهذا الورش الإصلاحي الكبير، الذي تعول عليه بلادنا لخلق فرص الشغل، ولن يتأتى ذلك إلا بمراقبة حكامة هذه المراكز والسهر على تنزيل أدوارها بالكامل والحيلولة دون تحول هذه المراكز إلى بيروقراطيات بنيوية في وجه المستثمرين.

السيد الوزير المحترم،

لنا القناعة التامة بتجربتكم الصلبة المعترف بها دوليا، وأنكم كما تعلمون.. لا جهودكم، يعني سنعمل كذلك لإنجاح هذا الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، استهلكتم كل الوقت المخصص لكم.

ونمر إلى السؤالين المواليين: حول عراقيل الاستثمار، تجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "سبل تجاوز العراقيل الإدارية التي تعاني منها المقاولات الصغرى والمتوسطة".

الكلمة لمولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي، تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الوزير المحترم،

ما هي السبل الكفيلة التي ترونها مناسبة لتجاوز العراقيل الإدارية التي تعاني منها المقاولة الصغرى والمتوسطة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

والسؤال الثاني موضوعه "تعقيد المساطر الإدارية للاستثمار في وجه أفراد الجالية المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي بودس، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

هل من أجرأة بسيطة للمساطر الإدارية تشجع أفراد الجالية المغربية على الاستثمار في وطنهم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المنتدب للإجابة على السؤالين المتعلقين بعراقيل الاستثمار.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار الإجابة على التساؤلات المتعلقة بتعقيد المساطر الإدارية، التي تواجه سواء المقاولات أو المستثمرين بما فيهم المستثمرين من أفراد الجالية المغربية بصفة خاصة.

بداية، اسمحوا لي أن أشير أن اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية برئاسة السيد رئيس الحكومة قامت بتبسيط ورقمنة 22 قرار إداري، تتم دراسته على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، ما مكن من تقليص الوثائق المطلوبة للمستثمرين بمعدل 45%.

وفي نفس السياق، أطلقت الوزارة ورشا مهما حول تحسين وتبسيط مسارات المستثمرين في كل مراحلها، من أولها لآخرها، بالاعتماد على تجربة المستثمر الحقيقية، وهذا هو اللي بغينا نقومو به في المستقبل، زيارات ميدانية باش نعرفو مسارات المستثمر والإشكاليات والمشاكل اللي تيعيشوها باش نحاولو ندخلوها حتى هي في تحسين وتجويد الخدمات للمؤسسات المعنية.

وتهدف هذه المبادرة لتحديد الإجراءات والتدابير اللازم اتخاذها بشراكة مع كل الفاعلين والمتدخلين في منظومة الاستثمار لمواكبة ومساعدة كل المقاولات بما فيها الصغرى والمتوسطة، على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية بسهولة من خلال تكريس المرونة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمر، حيث تم تحديد بعض المسارات الاستثمارية ذات الأولوية، بالتشاور مع القطاعات المعنية، اعتمادا على معايير تهم خصوصا الأثر الاجتماعي والاقتصادي والقدرة على خلق فرص العمل.

وتشتغل الحكومة على هذا الورش بشراكة مع القطاع الخاص، لاسيما الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل تحديد العقبات التي تواجه المستثمرين من خلال تنظيم ورشات موضوعاتية واستطلاع وطني واسع النطاق، عرف تجاوبا كبيرا للمقاولات من فئات مختلفة.

وسيمكن تبسيط مسار المستثمر أساسا من توضيح المراحل والآجال النهائية لمختلف الإجراءات والمساطر الإدارية التي تطلبها المقاولات طوال دورة حياة المشروع الاستثماري، وكذلك ضمان الحصول على معلومات موثوقة وكاملة وتعزيز مواكبة المقاولات في استثماراتها، انطلاقا من مرحلة تصميم المشروع لتجنب العوائق في المراحل النهائية له.

ويتم حاليا بالتشاور، مع القطاعات المعنية، تحديد إجراءات التبسيط من أجل اقتراح إعادة هندسة المساطر لهاته المسارات، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات المقاولات التي تم التواصل معها، وهذا هو المهم، أننا ناخذو المعلومات من الخارج.

أما بالنسبة للتساؤل المتعلق بدعم الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وأنا طرف كنت عايش فبلاد المهجر أكثر من 35 سنة، والتي لها دور كبير ومساهمة وازنة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا في جميع مناطق البلد.

اسمحوا لي أن أشير أنه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي دعا من خلالها جلالته لإحداث آلية خاصة مهمتها مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج، ودعم مبادراتها ومشاريعها، فقامت الحكومة بإحداث اللجنة الموضوعاتية لتشجيع استثمار مغاربة العالم، تحت إشراف وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية والتي تضم الاتحاد العام لمقاولات المغرب والتجمع المهني لأبناك المغرب.

وعملت هذه اللجنة على وضع خارطة طريق لتشجيع استثمارات مغاربة العالم من خلال تعزيز المواكبة الموجهة لهم في كل جهات أو أقاليم المملكة لتمكينهم من الاستفادة من التحفيزات التي جاء بها الميثاق الجديد للاستثمار، والرفع من حجم وحصة استثماراتهم المنتجة.

كما أن الوزارة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات على تواصل مع مئات المستثمرين من الجالية المغربية في كل أنحاء العالم، ناشطين في مجالات عوائدة كالطاقات البديلة والتنقل الكهربائي وصناعة السيارات والصناعة الغذائية والسياحة والمناجم، إلى آخر ذلك.

وفي إطار تنزيل ميثاق الاستثمار، تم إحداث خلية خاصة باستقبال وتوجيه مغاربة العالم ومواكبتهم بكل الآليات المتاحة التي تلائم احتياجاتهم وتطلعاتهم على مستوى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (Desk MDM[3]).

كما أن الوكالة تعمل على إعداد بنك للفرص الاستثمارية والمعطيات المرتبطة بالعرض الترابي في كل الجهات، ونلتزم خلال كل جولات الترويج للعرض المغربي في مجال الاستثمار بإعطاء عناية خاصة للمغاربة المقيمين في الخارج، في البلد الذي نتواجد فيه، في جميع بلدان العالم.

وشكرا.

[3] **M**arocains **D**u **M**onde.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

بداية، لابد أن أجدد التهنئة لكم بثقة جلالة الملك على هذا التعيين التاريخي، باعتباركم أولا أحد أبناء مغاربة العالم، كأول وزير يمثل هذه الفئة منذ الاستقلال، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاهتمام الثابت والراسخ الذي يوليه جلالته، حفظه الله، لجاليتنا بالخارج، والذي صبغ عطفه عليها بهذا التعيين الذي نعتبره في التجمع الوطني للأحرار مفخرة لنا ولرئيسنا السيد عزيز أخنوش، الذي تحقق هذا الحلم في عهد حكومته الثانية.

السيد الوزير المحترم،

تعد العراقيل التي تعترض المقاولات الصغرى والمتوسطة هي نفسها التي تعترض المستثمر الوطني، سواء كان في الداخل أو في الخارج، ولا تختلف في جوهرها، معتبرينه إرثا ثقيلا يجب الاشتغال على إصلاحه، يتلخص في أدوار المراكز الجهوية للاستثمار التي أصبحت مؤسسات وبدون أدوار.

كنا نعتقد أنها آلية أحدثها المشرع لتسهيل عملية إخراج المشاريع، أصبحت اليوم آلية لقبر المشاريع، يتجسد ذلك في:

- بطء المساطر؛
- عدم إيلاء الأهمية للوقت؛
- غياب النجاعة؛
- صعوبة الولوج إلى الصفقات العمومية؛
- توضيح آجال وأسباب الرفض والتنصيص عليه، ونتمنى أن تشتغلوا عليها في النص التنظيمي الذي انتظرناه طويلا ولازلنا ننتظره؛
- عدم مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة في إنجاز المشاريع، والتي تشكل 90% من النسيج المقاولاتي الوطني.

السيد الوزير المحترم،

نريد منكم إعطاء دفعة قوية للمراكز الجهوية للاستثمار وضخ ديناميات جديدة من أجل إخراج المشاريع ومواكبة المقاولات بما يخدم استراتيجية الحكومة في التشغيل والاستثمار، لتحقيق التنمية المنشودة.

لذا نرى أن توظيف تجربتك في دول الإقامة أمر ضروري لإعادة الروح لهذه المؤسسات العمومية المرتبطة بالاستثمار من أجل تشجيعه ووضعه على سكته الصحيحة، علما أن قانون الاستثمار بالنسبة لنا محفز، ونثمن من خلاله المجهودات الحكومية على كل ما تم تقديمه في هذا الإطار.

صادقنا البارحة في لجنة المالية على القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وسنصادق عليه اليوم بعد انتهاء أشغال هذه الجلسة في جلسة عمومية، على أمل أن يكون هذا القانون بنصوصه التنظيمية المسطرة قاطرة للاستثمار في بلادنا، ويعطي دفعة جديدة من الإصلاحات لفائدة مقاولتنا الصغرى والمتوسطة، التي تنتظر بدورها إخراج هذا القانون المنصف لمقاولاتنا الوطنية.

لكن مسؤوليتكم اليوم هو ضخ دماء جديدة في هذه المؤسسات لتكون قادرة على مواكبة فلسفة وروح هذا المشروع من جهة، وتنزيل البرنامج الحكومي في هذا المجال من جهة ثانية، الذي يروم تجاوز مختلف العراقيل التي تعترض الاستثمار الداخلي في بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار مولاي المصطفى.

السي محمد بودس من فريق التجمع الوطني للأحرار مرة أخرى.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أهنئكم على هذا التكليف المولوي السامي، وعلى تعيينكم على رأس هذا القطاع الحكومي الواعد، تشريف ملكي كبير يعكس اهتمام ورعاية جلالة الملك لأبناء الجالية المغربية، حيث دعا جلالته في أكثر من مناسبة إلى إشراك جاليتنا المغربية في الاستثمار، باعتباره رافعة لإنعاش الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير،

تعرفون جيدا أن جاليتنا تلعب أدوارا طلائعية في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال التحويلات المالية التي تنعش خزينة الدولة، بل إن العديد من أبناء الجالية، الجيل الثاني والثالث، قرروا الاستثمار في بلدهم الأصلي، إلا أنه، للأسف الشديد، العديد منهم يجدون في طريقهم مطبات وعراقيل كثيرة تعرقل مشاريعهم الاستثمارية، نتيجة تعقد المساطر الإدارية في وجههم.

وإذ نستبشر خيرا فيكم، السيد الوزير، على أساس أن كونكم تمثلون هذه الفئة المجتمعية التي ضحت، ولازال تضحي من أجل بلادها، ندعو السيد الوزير إلى سن برامج بنفس جديد وبرؤية واضحة لفائدة مغاربة العالم تكون قادرة على حل الملفات العالقة التي تعالج كل الإشكاليات التي تعترض استثمارات أبناء الجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

لي وعي عميق بهذه لإشكالية هاذي.

وأنا عارف الإمكانيات ديال مغاربة العالم، إمكانيات هائلة، كفاءات عالية وغيرة لا مثيل لها.

وبدون مزايدة، مغاربة العالم تيحبو بلادهم بواحد الطريقة نفتخر بها جميعا، وتنظن هاذ الإمكانيات، هاذ التحويلات المالية اللي تيقوم بها مغاربة العالم هي تحويلات استهلاكية، تقريبا أكثر من 100 مليار درهم السنة الماضية هي تحويلات مادية مهمة للخزينة المغربية، ولكن هي تحويلات استهلاكية واحنا عندنا إمكانيات أخرى مضاعفة عشرات المرات للاستثمار فالبلد.

هاذ الناس هاذو غنمشيو عندهم للبلدان ديالهم نهضرو باللغة اللي كيتكلمو بها تمايا، نبسطو المساطر، نفسرو لهم كيفاش المغرب كبلد للاستثمار، والخاصية ديال المستثمر المغربي بالخارج بصفة خاصة ويستثمر في المنطقة ديالو، من الأصل ديالو، وبالتالي غادي تكون تنمية مستدامة فجميع المناطق المغربية، وهذا هو اللي تيخلق واحد الاستثناء، ماكاينش البديل تما إيلا بقات واحد المنطقة هي اللي تتوفر على 80 و لا 70% من الاستثمار والمناطق الأخرى كتبقى مهمشة، وتتجعل أن كاين واحد الهجرة للمدن والخلفيات الاجتماعية ديالها والمشاكل الاجتماعية ديالها.

لذلك، أنا واعي بهاذ المسؤولية هاذي وغادي نعمل إن شاء الله مع الطاقم ديالنا في تحسين هاذ المسألة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السادس موضوعه "ضعف مردودية الاستثمارات ببلادنا على النمو والتشغيل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا ننكر المجهودات الاستثمارية المبذولة التي نسجلها بكل فخر واعتزاز، لكن بالرجوع للتقارير الدولية والوطنية الملاحظ هو تراجع الاستثمارات المباشرة والتعويل بالأساس على الطلب الخارجي، وبالتالي فالمجهود المطلوب اليوم هو دعم الطلب الداخلي من خلال قطاعات اقتصادية قوية توفر مناصب الشغل وتوفر الدخل وتحقق معدلات نمو مرتفعة.

بالنسبة للقطاع الفلاحي المشغل الأكبر لليد العاملة في تراجع، حيث فقدنا 285.000 منصب شغل، أغلبهم يشتغلون بالقطاع الفلاحي، مما يستدعي إعادة هيكلته وجعله مواكبا للتحولات المناخية للحفاظ على مناصب الشغل بهذا القطاع.

بالنسبة للقطاع الصناعي، صحيح المغرب حقق أرقاما تاريخية في صادراته الصناعية فاقت صادراته من الفوسفاط في مجال صناعة السيارات والدينامية الجديدة في مجال صناعة الطائرات، لكنها صناعة، للأسف، لم تخلق مناصب شغل مهمة، ولم تحقق معدلات نمو مرتفعة، فلماذا نوفر وعاء عقاري وتحفيزات ضريبية لشركات متعددة الجنسيات ونشجعها على الإنتاج والتصدير، في حين توفر فقط عدد قليل جدا من مناصب الشغل؟

وبالتالي لا توفر لنا استثمارا في الكفاءات وامتصاصا للبطالة وإنقاذا للشباب الذي أصبح يفضل المغامرة بحياته عبر الهجرة غير الشرعية، كما وقع مؤخرا بالفنيدق، حيث ناهزت نسبة البطالة وطنيا 14%، خاصة في صفوف الشباب والنساء.

ثم لا يمكن التركيز على بعض القطاعات دون غيرها من القطاعات المشغلة لليد العاملة وفي طريقة توزيعها جغرافيا على المستوى الوطني لتحقيق العدالة المجالية، ألم يحن الوقت لتقييم ما نستفيده من الاستثمارات على مستوى الموارد البشرية وظروف عملها من حيث الأجور، ساعات العمل، التصريح الكامل في (la CNSS[4]) وغيرها من الحقوق الشغلية.

ألم يحن الوقت لتقييم حقيقي لبرامج التشغيل كـ "فرصة" و"أوراش" وغيرها؟

هل إنجاح المقاولات الصغرى والصغرى جدا في إيجاد تمويلها أم في مواكبتها وإنقاذها من الإفلاس؟

وما نصيب الاستثمار العمومي رغم نسبته المرتفعة من نسبة التشغيل؟

أين نحن من التزام الحكومة في برنامجها الحكومي لرفع نسبة ولوج المرأة إلى عالم الشغل إلى 30%.

هي مجموعة من الأسئلة، السيد الوزير، نطرحها عليكم اليوم في الاتحاد المغربي للشغل لم نجد لها إجابات بصراحة على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى السيد رئيس الحكومة، مكلف بالاستثمار

[4] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

الحكومة الحالية ومنذ تنصيبها واعية بأن ضعف مردودية الاستثمارات عائق أساسي، هاذي احنا ما مختلفينش فيها.

والتشخيص هو أهم حاجة باش نلقاو الحلول، هاذ الضعف عائق أساسي يحد من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع من شأنه أن يعود بالنفع على المواطنات والمواطنين بصفة عامة، من خلال تحسين مستوى معيشتهم.

كما أن تقرير مجلس المنافسة لسنة 2021، أشار إلى أن مردودية الاستثمارات في المغرب تبقى ضعيفة مقارنة بالدول الصاعدة، حيث بلغ معامل رأس المال المتراكم من إنتاج (ICOR[5]) حوالي 7.9 نقطة في المغرب، في حين بلغ هذا المعامل لدى تركيا وكوريا الجنوبية 5.2 و2.9.

وفي هذا السياق، اشتغلت الحكومة على تعزيز دور القطاع الخاص من خلال إصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار، تماشيا مع توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتوصيات النموذج التنموي الجديد من خلال ميثاق جديد للاستثمار، يشكل إطارا محفزا للاستثمار الخاص، يهدف إلى عكس التوزيع الحالي بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، إذ يشكل الاستثمار الخاص ثلثي الاستثمار الإجمالي بحلول سنة 2035، وذات التحول اللي خصنا نوصلو له.

وكذا توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة ذات المؤهلات العالية للنمو وطنيا وعالميا، بالإضافة لتنزيل الأهداف الوطنية للاستثمار الخاص المتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم، وخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة ما بين 2022-2026 جهويا وقطاعيا، وخلق التقائية بين الفاعلين لتحقيقها.

ولمواكبة الدينامية التي يعرفها الاستثمار الخاص ببلادنا، تواصل الحكومة تنزيل خارطة طريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال لفترات 20262023-، وفق مقاربة تشاركية مع جميع الشركاء والفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع البنكي، وأيضا الفاعلين المحليين.

هذا، موازاة مع تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار، مهمة بزاف هاذي، بهدف جعلها فاعلا متميزا في إنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي والمواكبة الشاملة للمشاريع، وكذلك مباشرة العمل على إحداث المرصد الوطني للاستثمار، يعطينا جميع المعلومات حول الاستثمار بالمغرب بصفة عامة، ليشكل آلية فعالية لتعزيز معرفة تطور منظومة الاستثمار ومناخ الأعمال، وتوفير مؤشرات أساسية موضوعية لتتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

وتجدر الإشارة أن الميثاق الجديد للاستثمار، خلق دينامية إيجابية رفعت من مستوى الاستثمارات موضوع اتفاقية مع الحكومة، من حيث الحجم وأيضا من حيث القدرة على خلق فرص الشغل، حيث صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال خمس اجتماعات على 115 مشروع استثماري بقيمة استثمارية تقدر بـ 176 مليار درهم، سيمكن من خلق حوالي 96.000 منصب شغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

للأسف السيد الوزير، جوابكم لم يكن كافيا.

ونؤكد على ضرورة تقييم حقيقي للاستثمارات السابقة من أجل العناية والاعتناء بالعنصر البشري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، لم يتبق لكم أي وقت للرد على التعقيب.

ونمر إلى السؤال السابع موضوعه "تحسين مناخ الأعمال والاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي المداني، تفضلوا.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تحسين مناخ الأعمال وتوفير بيئة مشجعة للاستثمار وتطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات الحكومية والمؤسسات المالية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عرف المغرب خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية، تحت القيادة الرشيدة

[5] The **I**ncremental **C**apital **O**utput **R**atio.

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إصلاحات هيكلية كبرى، من أجل تحرير كل الطاقات والإمكانيات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وأيضا جعل المملكة المغربية تتميز قاريا وعالميا، كأرض مفضلة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وفي 15 مارس 2023، أعلنت الحكومة خلال المناظرة الوطنية حول مناخ الأعمال المنعقدة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة عن إطلاق خارطة طريق جديدة لتحسين مناخ الأعمال 2023-2026، تضم جيلا جديدا من الإصلاحات، وتأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بإضفاء الدينامية على الاستثمار الخاص وتيسير ريادة الأعمال، توصيات النموذج التنموي الجديد، البرنامج الحكومي، القانون إطار بمثابة ميثاق الاستثمار.

مقترحات من الكتاب الأبيض للاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM[6])، ومقترحات فاعلين آخرين من القطاع الخاص ومن المؤسسات، الإجراءات التحسينية المقدمة من طرف فاعلين في القطاعين العام والخاص على مستوى المجالات الترابية.

وتشمل هذه الخارطة، مجالات أساسية تهم تحسين الظروف الهيكلية لعمليات الاستثمار وريادة الأعمال ودعم التنافسية الوطنية، من خلال التمويل والولوج إلى العقار والطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار، وأيضا تكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد.

ومن بين أهم الإصلاحات الهيكلية والإجراءات التي تم إنجازها أذكر:

- تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار والذي يتولى دعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص؛
- اعتماد القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، والذي يهدف إلى توفير الضمانات القانونية والاقتصادية الكفيلة بتحقيق الثقة في النظام القضائي وتوفير الأمن الكامل للمستثمرين؛
- تسريع تنزيل ورش تبسيط المساطر الإدارية؛
- تنزيل إصلاح النظام الجبائي؛
- تأطير آجال الأداء؛
- اعتماد الإطار القانوني المتعلق بالتمويل التعاوني رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني المعروف دوليا باسم (Crowdfunding)، باعتباره وسيلة لتمويل المشاريع من قبل العموم؛
- اعتماد القانون رقم 40.21 والقانون 41.21 بهدف تجويد الإطار القانوني المتعلق بالمنافسة؛
- إخراج القانون المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية من أجل تقييم أفضل لمخاطر ائتمان المقترضين المحتملين وتعزيز الولوج المسؤول إلى التمويل؛
- اعتماد مرسوم جديد يتعلق بالصفقات العمومية لتعزيز الولوج للطلبيات العمومية؛
- اعتماد القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية من أجل تطوير البنية التحتية الصناعية العقارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، شكرا جزيلا.

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

بداية، لابد أن نهنئكم على ثقة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، متمنيا لكم التوفيق والسداد لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز، نهنئكم أيضا بأنكم نلتم شرف تمثيل مغاربة العالم في هذه الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

ننتظر منكم تنزيل تجربتكم في التعاطي مع موضوع الاستثمار، خصوصا وأنكم جئتكم من مدرسة تعي جيدا هذا الموضوع وآثاره المباشرة على الاقتصاد الوطني.

بلادنا رغم كل الجهود التي بذلت، لازالت هناك مشاكل حقيقية تعوق تطور الاستثمار، بحيث لازال يسير بوتيرة بطيئة جدا وهذه أكبر معضلة نعيشها.

الحكومة قامت بمجهود كبير في هذا القطاع من خلال:

- توطيد دينامية الاستثمار عبر مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار؛
- إعداد نصوص تنظيمية مؤطرة لعملية الاستثمار من خلال إحداث المرصد الوطني للاستثمار؛
- وأيضا عبر مواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار الذي يهدف إلى الرفع من نجاعتها وتمكينها من الإشراف على كافة العمليات الاستثمارية، والذي نصوت على القانون المؤطر له عند نهاية الجلسة في انتظار صدور المراسيم التطبيقية والذي بالمناسبة نطالبكم بالإسراع في إخراجها.

السيد الوزير المحترم،

[6] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار مواصلة تنزيل الإجراءات المدرجة في خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 لتطوير مناخ الأعمال والذي يهدف إلى:

- تجويد نظام إبرام الصفقات العمومية؛
- تقليص آجال الأداء؛
- إحداث إلكتروني للمقاولات؛
- تفعيل الإصلاح الجبائي؛
- مواصلة تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والحكومة من أجل تطوير استراتيجية لجذب الاستثمار؛
- دعم الصناعات الواعدة والعمل على استراتيجية شاملة تستهدف تحسين بيئة العمل للشراكات؛
- وأخيرا، مواصلة توطيد الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الثامن موضوعه "اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي مستقيم تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن حصيلة عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، اسمحوا لي أذكر أن الهدف من إحداث اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال سنة 2010 برئاسة السيد رئيس الحكومة يتمثل في مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص في مجال مناخ الأعمال، والعمل على بلورة رؤية مشتركة للإصلاحات الأولية التي يجب القيام بها للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تقدم اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال قيمة مضافة في مجال تدخلها ولشركائها، باعتبارها هيئة لتيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص، تقوم بدور محفز للمشاريع، وتسوق للإصلاحات الموجهة لإرساء الممارسات الفضلى في مجال الاستثمار.

وفي هذا الإطار، حققت هذه اللجنة إنجازات مهمة، أذكر منها:

- ✓ المساهمة في تحديث الإطار القانون والتنظيمي للأعمال؛
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها؛
- ✓ إنجاز تقرير حول المعيقات الرئيسية لنمو القطاع الخاص؛
- ✓ رصد وتحسين صورة المغرب في التقارير الدولة؛
- ✓ ناهيك عن تنظيم مجموعات عمل وورشات تجمع القطاعين الخاص والعام لتحديد معيقات مجال الأعمال؛
- ✓ ووضع منصة رقمية مبتكرة لإعداد وتنزيل وتتبع مشاريع الإصلاح؛
- ✓ والمشاركة في عدة لقاءات وطنية وعالمية حول مناخ الأعمال.

وخلال هاته الولاية الحكومية، عرفت طريقة تدخل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال في مجال حكامة الإصلاحات تغييرا نوعيا من خلال الاعتماد على مقاربة جديدة قائمة على رؤية متوسطة الأمد وخطط عمل متعددة لسنوات ومبادرات في إطار تشاركي ودامج.

وتتولى اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال بتنسيق وثيق مع الوزارة تنزيل مبادرات خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2026، من خلال حكامة استراتيجية معززة، حيث تم إحداث مجموعة عمل تنكب على ضمان تفعيل أفضل وتتبع دقيق لتفعيل مختلف الأوراش والإصلاحات المتضمنة في خارطة الطريق.

ومنذ انطلاق خارطة الطريق في مارس 2023، تم إطلاق 74% من مبادراتها، حيث أن 31% من مجموع المبادرات تم إنجازه و32 منها في طور الإنجاز.

وجدير بالذكر، أنه تم إنجاز عدة إصلاحات من شأنها التأثير بشكل مباشر وكبير على مناخ الأعمال وعلى تعزيز الثقة بين المستثمر والإدارة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نهنئكم، السيدين الوزيرين، على الثقة المولوية التي حظيتم بها، متمنين لكم كامل التوفيق.

إننا نتابع عن كثب، المجهودات الاستثنائية التي تقوم بها اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال منذ إحداثها، لاسيما الدور الكبير الذي تضطلع به في دعم الأوراش والإصلاحات المتعلقة بمناخ الأعمال وعلى حجم سلسلة الإجراءات

المعتمدة من طرفها، خاصة على مستوى تحسين ظروف إحداث وتنمية المقاولات ببلادنا، وأيضا ما تقوم به على مستوى تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال، تطبيقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله.

ونؤكد على أهمية التدابير والإجراءات التي تم القيام بها لتنزيل القانون الإطار 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الذي يعتبر انتقالا نوعيا في أنظمة الاستثمار وهيكلتها وضمان إعمال مضامينه، كان آخرها تعديل القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، لتمكين هذه المراكز من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار.

وعلى الرغم من هذه النتائج الجيدة، التي يتم تحقيقها والتي توضح حجم المجهودات المبذولة من أجل ضمان مناخ ملائم لجلب الاستثمارات وتحسين جاذبية المملكة وتعزيز ثقة المستثمرين، فإن ما يجب التأكيد عليه وبكل وضوح على أن عملا كبيرا يتعين القيام به في هذا المجال، خصوصا على مستوى تخليق الحياة العامة وتسريع الإجراءات الإدارية خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع الاستثمارية.

فعلى الرغم من وجود قوانين جد مهمة، ومباشرة العديد من الإصلاحات لتسهيل الفعل المقاولاتي وتحسين مناخ الأعمال، إلا أن الإدارة في بعض الأحيان، تشكل عائقا أمام المشاريع الاستثمارية.

كما أن تحسين ترتيب بلادنا في مؤشر إدراك الرشوة عبر مكافحة إشكال الفساد الذي يحتل المرتبة الثامنة (8) بين انشغالات المقاولات، والمرتبة الثانية كعائق أمام الاستثمار بالنسبة للمغاربة القاطنين بالخارج، وأنتم أدرى بذلك، حسب دراسة أعدتها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أوردتها في تقريرها لسنة 2023، يعد مدخلا لا غنى عنه في هذا الإطار.

إنما نود التنبيه إليه اليوم، في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، هو ضرورة الإسراع بإخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في أقرب الآجال، رغم أن الأجل المحدد في المادة 40 من ميثاق الاستثمار، قد تم تجاوزه باعتبار أن هذا النوع من المقاولات يشكل جزءا كبيرا من النسيج الاقتصادي لبلادنا، باعتباره أيضا خزانا كبيرا لليد العاملة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير، في بعض الثواني المتبقية.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

نحن ننوه بالمجهودات الكبيرة التي تقوم بها جميع المؤسسات المعنية.

وهذا تيوصلنا أن الترتيب ديال المغرب فمستوى عالمي في تحسن.

واش احنا راضيين على المستوى الإجمالي؟

لا، ماخصناش نكونو راضيين، لأن خصنا ديما نشوفو ونبيغو الأحسن.

واش احنا نوقفو الخدمة ديالنا، لا، خصنا نزيدو للقدام، خصنا نشوفو هاذ المشاكل اللي تنعيشوها وتيعيشها المستثمر بصفة عامة، خصنا نستقطبوها، نحاولو نحلوها ونخرجو بوصايات وتوجيهات وحلول اللي غادي تزيد بينا إن شاء الله، المغرب من حسن إلى الأحسن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال التاسع موضوعه "مقاربة ميثاق الاستثمار الجديد في تحقيق العدالة المجالية".

الكلمة للسي عبد الرحمان الدريسي من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا تنهي السيدين الوزيرين على الثقة المولوية، وشكرا الإخوان الحضور.

السؤال ديالي، السيد الوزير، هو نسائلكم عن تدابير الحكومة المتخذة لتنزيل رهان العدالة المجالية في أهداف ميثاق الاستثمار؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

التوزيع المنصف للاستثمار وجعل كل المجالات الترابية محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أولوية بالنسبة للحكومة ولي شخصيا، بحكم أنني حتى أنا تنمثل واحد الجهة من هاذ المجالات الترابية.

الميثاق الجديد للاستثمار من أهم الآليات التي تم اعتمادها لتحقيق هذه التنمية، والسعي نحو عدالة مجالية من حيث توجد استثمارات وتوطين المشاريع الاستثمارية، وعمليا سيمكن هذا الميثاق العمالات والأقاليم من الاستفادة من الفرص الاستثمارية، من خلال:

أولا، المنحة الترابية، التي يضعها نظام الدعم الأساسي للحد من الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة من حيث جلب الاستثمارات، وبهدف خلق امتيازات ترابية، تم تحديد فئتين "أ" و"ب" من العمالات والأقاليم المؤهلة للدعم، باقتراح من وزارة الداخلية وبتأشير من السيد رئيس الحكومة، اعتمادا على معايير موضوعية.

وستستفيد مشاريع الاستثمار في أقاليم وعمالات الفئة "أ" من 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار المقابل للدعم، وفي أقاليم وعمالات الفئة "ب" من 15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار مقابل للدعم.

وتشمل هذه المنحة الترابية 60 من أصل 75 عمالة وإقليم على المستوى الوطني، أي 80% من مجموع عمالات وأقاليم المملكة، وخلال الدورات الخمس التي عقدتها اللجنة الوطنية للاستثمارات تم التوقيع على مشاريع في 40 إقليم وعمالة، موزعة في كل جهات المملكة، وحوالي 40% من هذه المشاريع استفاد من المنحة الترابية؛

ثانيا، إمكانية الجمع بين تحفيزات نظام الدعم الأساسي، هاذي مهمة ماشي كل واحدة بوحدتها، كل واحدة يا هاذي يا هاذي، يمكن الجمع بين تحفيزات نظام الدعم الأساسي وأنظمة دعم الاستثمارات التي تضعها الجهات، مع العلم بأن المجالس الجهوية فاعلين وشركاء رئيسيين لتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي؛

ثالثا، حكامة موحدة ولا مركزية، تمكن لأول مرة من الإعداد والموافقة والتوقيع على اتفاقيات مشاريع الاستثمار تصل إلى 250 مليون درهم من المبلغ الإجمالي للاستثمار على المستوى الجهوي، مع العلم أن هذه المشاريع تمثل الجزء الأكبر من المشاريع الاستثمارية في بلادنا، مما يؤكد انخراط الحكومة في إنجاح ورش الجهوية المتقدمة وتعزيز دور الفاعلين الترابيين في مجال الاستثمار.

كل هذا ينضاف إلى المجهود الذي تقوم به الحكومة للزيادة في الاستثمار العمومي، من أجل توفير البنيات التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص المنتج وخلق مناصب الشغل وتحسين عيش المواطنين والمواطنات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم مولاي عبد الرحمان الدريسي عن الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا فرحنا أن وزير شاب أو جاي من الجالية المغربية وعندو واحد التصور مهم جدا لهاذ المسألة ديال الاستثمار.

أنا غادي نعطيك واحد المثال، السيد الوزير، ربما غادي نتقاسموه أنا وإياك، اللي هو تنعيشوه كمغاربة، وكنتمنى أنكم تمشيو فيه باش تنجحو فهاذ المهمة ديالكم، هي القضية ديال المدرب ديالنا دالمنتخب المغربي، واحد من أبناء الجالية، عارف كيفاش تعامل مع اللاعبين أبناء الجالية ونجح في المهمة ديالو.

كنتمنى كذلك أخ وابن من المغاربة أنه غادي يمكن لك تعرف اللغة باش تيهضرو الإخوان المستثمرين ديال الإخوان الجالية المغربية اللي كاينة المقيمة في الخارج، وبالتالي هضرتو على واحد 100 مليار اللي هي تمشي للاستهلاك، تنتمنى أنها تمشي للمشاريع، هذا مسألة مهمة.

مسألة ثانية ما يمكنلناش نفرشو لك الورد السيد الوزير ونقول لك كلشي مزيان، فعلا كاين واحد العمل كبير جدا، ولكن كاين عمل خصو يدار أكثر، لأن الظروف الاقتصادية اللي وقعت، القضية دالجفاف، القضية ديال هاذ الشي ديال الحروب، أثر فعلا على هاذ المسار ديال الاستثمار.

وبالتالي المجهود اللي غادي تديرو مجهود كبير جدا كنتمناو لكم التوفيق فيه، وكنتمنى أنها تكون عدالة مجالية، لأنه تنشوفو التوجيه ديال الاستثمارات من بعض الجهات، وتيقول لك فالتالي هاذو هما اللي تيدخل الميزانية للدولة، وها انتوما اعطيتهم كلشي، وكيفاش بغيتو هاذ المناطق غادي..

أول حاجة غادي يمشيو يستثمرو فواحد المناطق اللي هي منعزلة، من فكيك حتى لكليم اللي هي 700 كيلومتر تقريبا ديال الحدود، هي اللي عارفة واحد الهشاشة كبيرة، كيهضرو على 50 مليون ديال الدرهم، السيد الوزير، تهضر دابا حاليا تتقول لنا بأنه جاو تيعطيو تحفيزات، أشمن تحفيزات؟ بالنسبة لنا تحفيزات هذوك معطيين للناس اللي فالمدن، ولكن واحد غادي يمشي يعطي 5 دالمليار باش يدير الاستثمار فواحد المنطقة كتعرف الهشاشة، وعندها إشكاليات حتى للولوج، ما كاينش شي مستثمر، أنت هاذ الشي كتعرفو السيد الوزير، ما كاينش شي مستثمر اللي غادي يمشي يضخ واحد الفلوس فواحد المنطقة اللي ما عندها لا طريق ولا طيارة ولا حتى حاجة.

وبالتالي المجهود الكبير ماشي بوحدكم، هذا مجهود ديال الجميع خصكم تتعاونو فيه، لا قضاء ولا تجهيز ولا كلشي.

كنتمنى، السيد الوزير، بكل صراحة أنه هاذ المناطق ديال الجنوبية وديال الجنوب الشرقي بالضبط، أنه ينال الحظ ديالو من هاذ الوقيتة ديالكم، لأن ثقنا فيك وتنتمناو الثقة ديال سيدنا الله ينصرو، والثقة ديال المواطنين أنها إن شاء الله تنصفنا، لأنه كانت صعوبة فهاذ السنين الماضية أننا نتنصفو داخل الميزانيات، واحنا غادي نهضرو على الميزانيات وغادي نناقشو الميزانيات، ما غاديش نلقاو حتى 5% للجنوب الشرقي فهاذ الميزانيات اللي كاينين، وفالتالي تيقول لك راها هابطة، (bien sûr) غادي تكون هابطة.

شكرا السيد الرئيس اسمح ليا على..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عندكم بعض الثواني معدودة السيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة واعية، أنا شخصيا واعي بهاذ المشاكل هاذي، ونقول لك بأن

الطريق ما ساهلاش، ما نقولش بأن غدا كاين الحلول، ولكن اللي كاين هو غنخدمو اليوم على الحلول ديال غدا، على الإنجازات ديال غدا، غادي نديرو يد فيد واحنا محتاجكم، محتاجكم كاملين أننا نديرو يد في يد باش ننجحو هاذ السلم الجماعي فجميع مناطق المغرب، يكون واحد النهضة اقتصادية، اجتماعية فجميع المناطق.

الطريق ماشي ساهلة، ماشي معبدة، ولكن لما تكون النية مزيانة وأنا عارف بأن الحكومة على رأسها رئيس الحكومة عندو تصور كبير أن إنجاح هاذ المشروع هذا الكبير، لأن إن شاء الله نلحقو والدعم ديالكم، والتوجيهات ديالكم والمشاركة ديالكم محتاجينها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "ميثاق الاستثمار الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة".

الكلمة لسي عزيز بوسلخن من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

السؤال العاشر موضوعه "ميثاق الاستثمار الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة".

الكلمة لسي عزيز بوسلخن من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود أن أهنئكم السيد الوزير المحترم على الثقة المولوية التي حظيتم بها متمنين لكم التوفيق بالنجاح إن شاء الله.

كما نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن استراتيجية وزارتكم لوضع الميثاق الاستثماري الخاص بالمقاولات جد الصغيرة والصغرى والمتوسطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم في إطار الإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، اسمحوا لي أن أؤكد أن المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة تشكل عماد النسيج الاقتصاد الوطني عالميا بصفة عامة، ولكن الوطني بصفة خاصة، وذلك بحكم مساهمتها في توسيع قاعدة الإنتاج الوطني وتعزيز المنافسة على الصعيدين الوطني والجهوي، وفي خلق بيئة اقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين.

هذا بالإضافة لدورها الكبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، أهم حاجة، من خلال تثمين المؤهلات الترابية وتسخيرها لخلق ثروة وأيضا قدرتها على إحداث فرص الشغل.

وتنزيلا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية إلى وضع إطار جديد ومحفز للاستثمار يستجيب لتطلعات المرحلة الجديدة التي يعيشها المغرب والتي تستوجب بناء اقتصاد قوي ومستدام وشامل، تم اعتماد قانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، في دجنبر 2022.

ومن أبرز مكتسبات هذا الميثاق الجديد أنه يضع أنظمة للدعم تهم كل فئة المستثمرين، ويعتبر دعم المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة من أهم هذه الأنظمة كونه سيشمل أكبر فئة من المقاولات المغربية لتباين احتياجاتها واختلاف التحديات التي تواجهها، وهذا مسألة ديالي أنا شخصيا تندافع عليها وغادي نتقاتل عليها.

ولهذا، حرصت الحكومة على تبني مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع البنكي، لبلورة عرض تحفيزي قادر على تشجيع ودعم وتحفيز استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وتوجيهها حسب بعد جهوي نحو قطاعات مشغلة وذات قيمة مضافة، وفق حكامة جيدة تضمن التنزيل السليم لهذا النظام.

وإن شاء الله في إطار مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، سيتم تفعيل نظام دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في أقرب الآجال ليعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السي عزيز بوسلخن الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

بهاذ المناسبة أود التنويه بميثاق الاستثمار الذي دخل حيز التنفيذ وتم الشروع في تنزيل مضامينه وصندوق محمد السادس للاستثمار الذي بدوره يطمح إلى استحداث آلية مبتكرة ستمكن من ضخ السيولة في صناديق

الاستثمار وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى مواصلة الإجراءات الهامة التي أطلقتها الحكومة للنهوض بالاستثمار الخاص، وذلك من خلال الاهتمام بالمقاولات الصغرى والجد الصغرى والمتوسطة التي تمثل 95% من المقاولات المغربية، والتي تلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية، باعتبارها محركا رئيسيا لخلق فرص الشغل، حيث تشغل نسبة كبيرة من القوى العاملة وتساهم في تخفيض معدل البطالة.

وبهاذ المناسبة، السيد الوزير، فإننا ندعو القطاع البنكي -كما قلتم- بقوة إلى دعم ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة للتغلب على المشاكل التي تواجهها في تمويل الاستثمار في ظل منافسة القطاع غير المهيكل.

بالإضافة إلى ذلك نقترح العمل على ما يلي:

- ضرورة إصدار ميثاق الاستثمار الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وجد الصغرى، وتضمين آليات تحفيزية تسهل حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر أحد أهم أولوياتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

لذا ندعوكم إلى تسهيل استفادة هذه المقاولات من الميثاق مع الحد الأدنى من الشروط والإجراءات الإدارية المبسطة، دون اللجوء إلى مؤسسات متخصصة (les cabinets de conseil)؛

- دعم ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة باعتبارها الرافعة الرئيسية للتنمية الجهوية وتعزز الإدماج الاقتصادي بفضل وجودها في جميع جهات وأقاليم المملكة، على عكس المقاولات الكبرى والتي تتمركز في محور الدار البيضاء-طنجة.

السيد الوزير المحترم،

إن اعتماد ميثاق الاستثمار لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة أمر ضروري لعدة أسباب:

- ✓ جلب الاستثمار عبر ضمان جاذبية الاقتصاد الوطني للمستثمرين المحليين والأجانب؛
- ✓ تعزيز التنافسية من خلال توفير الموارد اللازمة لنموها وتطويرها؛
- ✓ المساهمة في تحقيق العدالة المجالية؛
- ✓ تشجيع إعطاء علاوة (prime) لخلق مناصب الشغل للشباب والمرأة.

ونؤكد لكم، السيد الوزير، على استعدادنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتعاون معكم بما يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السي عزيز بوسلخن.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد المستشار المحترم،

نديرو النية، المدرب اللي هضر يدير النية.

تنظن أن الحكومة تتقوم بعمل دقيق، عمل جبار وخصنا نعترفو بهاذ القضية هاذي.

وتنخدمو وفق مقاربة تشاركية مع الجميع، وفيها داخلين حتى البنوك، بطبيعة الحال، مع كل الفاعلين لوضع نظام دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، خصنا نتجمعو كاملين ما يمكنش جهة واحدة تنجح فهاذ المهمة، خصنا نديرو اليد فاليد كاملين، خصنا نتشاركو العمل ومن بعدها النتيجة.

وكل الاقتراحات ستأخذ بعين الاعتبار، وسأكون شكورا لمقترحاتكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الحادي عشر والأخير في هذا المجال، موضوعه "تطبيق العدالة المجالية في توطين الاستثمارات ببلادنا".

الكلمة للسيد الرئيس السي لحسن لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن تطبيق العدالة المجالية في توطين الاستثمار، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

العدالة المجالية في توطين الاستثمارات في صلب اهتمامات الحكومة، وكل الأوراش التي تشتغل عليها القطاعات الوزارية تساهم في توجيه استثمارات

عمومية مهمة بكل جهات المملكة، تحفز الاستثمار الخاص المنتج وخلق مناصب الشغل.

وفي هذا السياق، قامت الحكومة باتخاذ تدابير وإجراءات، من أبرزها:

- ✓ الرفع من الاستثمار العمومي رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة؛
- ✓ وإطلاق مشاريع للبنية التحتية بمواصفات عالمية في كل جهات المملكة؛
- ✓ ومواصلة الاستثمار في تعزيز قدرات الرأس المال البشري، من خلال عرض تكويني متنوع يستجيب لمتطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ وأيضا مواصلة الاستراتيجيات القطاعية الطموحة، بالإضافة لتحسين مناخ الأعمال لتسهيل عمليات الاستثمار والرفع من جاذبيتها.

وهذا موازاة مع تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار الذي يجعل من تقليص الفوارق المجالية من حيث جذب الاستثمار هدفا رئيسيا ورافعة تنموية مهمة، ومن أهم مقتضيات الميثاق الجديد للاستثمار لتكريس البعد الترابي، أذكر:

- ✓ دعم المشاريع الاستثمارية باعتماد مقاربة تحفز الاستثمار في العمالات والأقاليم الأقل جاذبية، وذلك من خلال منحة ترابية تشمل 80% من عمالات وأقاليم المملكة، وتتراوح بين 10 و15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛
- ✓ وثانيا، إمكانية الجمع بين نظام الدعم الأساسي وأنظمة دعم الاستثمارات التي تضعها الجهات لإعطاء دفعة قوية للاستثمار؛
- ✓ وثالثا حكامة موحدة ولا مركزية ستمكن لأول مرة من الإعداد والموافقة والتوقيع على اتفاقيات مشاريع استثمار تصل إلى 250 مليون درهم من المبلغ الإجمالي للاستثمارات على المستوى الجهوي.

والوزارة، بتنسيق مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والمراكز الجهوية للاستثمار، تسهر على توجيه المستثمرين نحو كل أقاليم وعمالات المملكة، هاذي مفهومة، ما تنفضلوش منطقة على منطقة، مع العلم على أن المراكز الجهوية للاستثمار معبأة لمواكبة كل فئات المستثمرين والترويج للعرض الترابي وللمؤهلات الاستثمارية لكل أقاليم وعمالات الجهات.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السي نازهي في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن برامج ومخططات التنمية الشاملة نجد أن الواقع الميداني يعكس صورة مغايرة تماما.

التوزيع غير المتكافئ للموارد والاستثمارات العامة أدى إلى اتساع الفجوة التنموية بين المناطق، مما كرس ما يمكن وصفه تمييز سلبي بين الجهات، فهناك مناطق تسجل مؤشرات اقتصادية واجتماعية تفوق المعدل الوطني، وأخرى محصورة ضمن دائرة المغرب غير الضروري.

ورغم تعدد البرامج التي تم تخصيصها لعبور الفجوات المجالية، فإن هذه الفجوات تتزايد مع تفاقم تفاوتات صارخة بين العواصم الجهوية والمدن الصغيرة، فضلا عن الفجوة المتسعة بين المناطق الحضارية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع الاستثمار والمناطق القروية التي تعاني نقصا كبيرا في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

تثير هذه الوضعية تساؤلات شاذة حول فعالية السياسات الحالية، ومدى قدرتها على تحقيق تنمية شاملة وحول الإجراءات الحكومية المقترحة لتقليل هذه الفوارق وضمان توزيع عادل للموارد بين الجهات.

السيد الوزير،

إن تحقيق العدالة في التنمية يتطلب إزالة الاختلالات من خلال توزيع عادل للاستثمارات العامة لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، مع التركيز على دعم المقاولات المحلية في كل الجهات وخلق فرص شغل متوازنة، حيث تشير الأرقام أن جهتي الرباط- سلا القنيطرة والدار البيضاء سطات تستحوذان على 53% من الاستثمارات، مما يعيق الفجوة التي بين هذه الجهات والمناطق المهمشة.

وتؤكد التقارير أن 3 جهات فقط، هي الدار البيضاء سطات، الرباط- سلا- القنيطرة، ومراكش- آسفي، تستحوذ على 61% من الاستثمارات الوطنية، في حين تتقاسم باقي الجهات التسع نسبة لا تتجاوز 39%، هذا التوزيع غير المتوازن يؤثر على العدالة المجالية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تفاوت فرص الشغل والتنمية وتكريس الفوارق الاجتماعية.

السيد الوزير،

إن بحث حديث للمعهد المغربي لتحليل السياسات في يونيو 2024، أظهر أن اختلال التوزيع الجغرافي للاستثمارات، يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في فرص العمل، حيث تضم خمس جهات 72.6% من مجموع السكان النشيطين، بينما تضم خمس جهات أخرى أكثر من 71.4 من العاطلين، مما يؤكد الحاجة إلى إستراتيجية وطنية متوازنة.

ختاما، السيد الوزير، إن تحقيق العدالة المجالية وخلق فرص الشغل في جميع الجهات أمر ضروري لضمان التنمية المستدامة، وتستدعي هذه المرحلة تبني استراتيجية وطنية شاملة، ترتكز على توزيع عادل للموارد والاستثمارات بين مختلف المناطق، مع التركيز على تنمية المناطق المهمشة وخلق فرص

الشغل محلية للشباب.

لذلك، ندعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات جادة وسريعة لتصحيح الاختلالات الحالية وتوجيه الجهود نحو تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، تلبي احتياجات جميع المواطنين وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا.

صراحة تقديم الحلول، أسهل ما كاين هو تقديم الحلول.

لكن الحلول اللي موضوعاتية اللي تدينا للنتيجة خصها تكون مبنية على دراسات، هاذ الدراسات تدارت ولو العمل الميداني اللي صلب، اللي نبنيو فوق منو ذوك الأسس، هو الأسس ديال البناية الجميلة اللي غادي تعطينا الازدهار اللي تنطمحو ليه كاملين.

وهاذ الميثاق الجديد للاستثمار هو بمثابة ديال دراسة أرضية معمقة اللي تنبنيو عليها التوجيهات الجاية، إن شاء الله.

والحكومة واعية أن المجالات الترابية هي المحرك ديال الاستثمار، هاذ المسألة وأنا ابن مدينة سوق الأربعاء الغرب، يعني عارف هاذ المسائل وهاذ المشاكل اللي يتخبط فيها بعض الجهات في المغرب.

وتنظن أن احنا مستعدين نضاعفو الجهود يد في يد مع المسيرين المحليين، ما يمكنش نعطيو المسؤولية كلها للحكومة، إيلا كاين المسير فالمنطقة ولد الجهة ما تيجلبش الاستثمار، ما تيكونش الحوار مع المؤسسات المعنية.

لهذه بطبيعة الحال يعني مسألة تشاركية والنتيجة نستافدو منها كلنا، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هكذا استنفذنا جميع الأسئلة المبرمجة بالنسبة لقطاع الاستثمار.

نشكركم السيد الوزير على المساهمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة لكتابة الدولة لدى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حول "وضعية قطاع الصناعة التقليدية"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الحركي وموضوعه "الإجراءات المتخذة لتنزيل القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية".

الكلمة لكم السيد الرئيس، السي مبارك السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

أنا بدوري أهنئكم على الثقة المولوية الشريفة التي حظيتم بها، متمنيا لكم كامل النجاح والتوفيق في مهامكم.

السيد الوزير المحترم،

عن التدابير المتخذة للتنزيل الأمثل لقانون مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "إعادة إدماج قطاع الصناعة التقليدية في الاقتصاد المهيكل".

الكلمة السيد المستشار حلمي من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم نسائلكم، ما هي التدابير والإجراءات التي تعتمدها الوزارة لدعم الصناعة التقليدية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "استعمال مواد الصناعة التقليدية في المؤسسات والبنايات الحكومية ومشاريع السكن والسياحة" لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي حسن شميس، تفضلوا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أولا، نهنئكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها على رأس هاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذا كيدل على العناية

اللي كيحظى بها هاذ القطاع، وكذلك العناية اللي تتوليها الحكومة لهاذ القطاع من أجل تجويد وتحسين والنهوض بأوضاع الصناع التقليديين اليوم.

من هنا نسائلكم، السيد الوزير، حول استعمال مواد الصناعة التقليدية في البنايات والمؤسسات العمومية، وكذلك في المشاريع السكنية والسياحية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الرابع موضوعه "آليات تسويق منتجات الصناعة التقليدية"، للتجمع الوطني للأحرار، لتقديم السؤال.

تفضلوا، السي كمال صبري، تفضلوا.

المستشار السيد كمال صبري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

نسائلكم حول آلية تسويق منتجات الصناعة التقليدية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "تنمية وتطوير قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السي عبد الكريم شهيد، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

إن الصناعة التقليدية اليوم، تكافح من أجل الصمود في وجه مجموعة من التحديات، المرتبطة أساسا بالركود والكساد الاقتصادي التي سببتها جائحة كورونا، وانصراف الناس عنها إلى ما وفرته التكنولوجيات الحديثة من بدائل، وكذا تخلي أكثر العاملين في هذا القطاع عن مهنهم التقليدية، بحثا عن مصادر لرزق أوفر وأيسر.

بالإضافة إلى توفر منتجات مقلدة لأكثر الأدوات خصوصية ووطنية وتراثية الآتية من الخارج، والتي أصبحت تغزو الأسواق المغربية.

السيد الوزير،

كل هذه العوامل ينضاف إليها أن قطاع الصناعة التقليدية ظل سابقا يتناول بصورة معزولة ووفق حكامة مجزأة، رغم أن هذا النوع من الصناعة مرتبط بتراثنا الثقافي، هذه الوضعية التي ارتبطت بضعف الجهود في مجال الجرد والتصنيف وعدم الإشراك في المجالات الترابية والقطاع الخاص.

على مستوى التخطيط وتثمين وتدبير هذه الصناعة، وعليه نسائلكم اليوم، حول الإجراءات والتدابير المتخذة للتنمية وتطوير الصناعة التقليدية ببلادنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة، يمكن لكم تفضلوا للمنصة لتقديم الجواب.

السيد لحسن السعدي، كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بسم الله.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

ببالغ السرور والاعتزاز، كيشرفني نكون معكم اليوم للإجابة على هاذ الأسئلة المهمة اللي تنشكركم عليها جزيل الشكر، هي أسئلة تتنصب فالصميم ديال الاشتغال ديالنا اليوم داخل هاذ القطاع، اللي كيفما تكلمتو عليه، واحد القطاع اللي هو مهم ومهم جدا، يوليه جلالة الملك الله ينصرو، أهمية كبرى وماشي غير اليوم منذ زمن.

وكذلك اليوم الحكومة تعبر عن إرادة قوية من أجل رد الاعتبار ومواصلة الإنجازات اللي كندار في هاذ القطاع، باش أولا، أنتوما تتعرفو جميعا بأنه أزيد من 2.7 دالمليون مغربية ومغربي اللي كيشتغلو فالقطاع ديال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وملي كنشوفو شكون هوما هاذ 2 دالمليون ونص ديال المغاربة تنلقاوهم هاذيك الفئة الهشة الاجتماعية اللي كاينة فالقرى، فالجبال، يعني فالمدن العتيقة ديالنا، المدن العريقة وتيعانيو يعني من جملة من الإكراهات اللي تكلمتو عليها، تكلمتو على هاذ الزحف اليوم اللي كاين ديال الحداثة وديال العولمة، وهاذ الانفتاح على مجموعة من الأسواق، تكلمتو يعني فالمداخلة، فالأسئلة ديالكم اليوم على التحديات ديال ما بعد كورونا، وتكلمتو كذلك على الإطار التشريعي اللي خصو يحمي هاذ الفئة اللي تتشتغل.

أنا، السيدات والسادة المستشارين، وجدت جواب كتابي ولكن مدا بيا اليوم نتكلم معكم بقلب مفتوح، أنا إبن هاذ المجال اللي تيشتغلو فيه هاذ الصناع التقليديين وهاذ النساء وهاذ المشتغلين فهاذ المنظومة ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

اليوم، الثقة ديال جلالة الملك في شخصي، وكذلك هاذ الالتفاتة ديال إحداث كتابة الدولة خصنا نلمسو منها أنه كاينة إرادة حقيقية وإرادة قوية للاهتمام بثاني قطاع مشغل فبلادنا من بعد الفلاحة.

هاذ القطاع خصو اليوم تضافر ديال الجهود ومجموعة من المتدخلين، نعم، اليوم كاينة كتابة الدولة، كاينة الوزارة، كاين الحكومة، ولكن محتاجين الشركاء

ديالنا.

من خلالكم اليوم، بغيت نتوجه للسيدات والسادة رؤساء الغرف المهنية، احنا معولين عليكم وغنواكبكم، وغادي نكونو معكم وبجنبكم ماديا وفي الإصلاح ديال الوضعية القانونية، الإطار القانوني اللي تتشتغلو فيه، باش تواكبو معنا واحد الاستراتيجية، واحد خارطة الطريق اللي تم الإعداد ديالها اليوم للنهوض بهذا القطاع ديال الصناعة التقليدية.

اليوم، أمامنا وعندنا واحد القانون اللي تكلمتو عليه ديال 50.17، هذا ثورة فتاريخ بلادنا، قبل سنة 2020 ما يمكن ليناش نتكلمو على تنظيم قانوني لهاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية، هاذ القانون ثورة حقيقية، لأنه هو اللي اليوم تيمكننا نعرفو شكون هو التعريف بعدا ديال الصانع التقليدي، التعريف ديال شكون هي الصناعة التقليدية، الصانع التقليدي المعلم، التعاونية ديال الصناعة التقليدية، المقاولة ديال الصناعة التقليدية، أشنو هوما المؤسسات اللي منوط بها إعداد واعتماد الاستراتيجيات في القطاع ديال الصناعة التقليدية؟

أول مرة تيتم الإحداث ديال المجلس الوطني للصناعة التقليدية، اللي ترأسو السيد رئيس الحكومة في يوليوز الماضي واللي لأول مرة تيتم اعتماد ديال استراتيجية واضحة، واللي اليوم راها كاينة فالمساطر ديال المصادقة عند الجهات المعنية، واللي غتوفر إمكانيات مهمة باش لنهوض حقيقي بهاذ القطاع وبالوضعية الاجتماعية ديال العاملين والعاملات فهاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

اليوم، محتاجين أنه تواكبو معنا الهيكلة، انتوما تتعرفو بأنه واخا نديرو أي استراتيجية كيف ما بغات تكون إيلا ما كانش القطاع، وتكلمتو على أنه قطاع غير مهيكل خصنا ندمجو هاذ المشتغلين فيه، يعني فقطاع مهيكل ونعرفوهم وتكون عندهم امتيازات ديالهم وديال التغطية الصحية، ديال التقاعد، ديال التعويض على فقدان الشغل.

ولكن إيلا ما كانوش مهيكلين هاذ الناس ما غاديش نقدو أننا نحققو نتائج في أقرب وقت ممكن، لأن كنعتقدو اليوم، وعندنا قناعة، بأنه ما بقاش عندنا الوقت ما نضيعو فهاذ الجانب هذا، لأن فيه حس اجتماعي وفيه هذاك الجانب الاقتصادي، وفيه هاذ الفئة تكلمتو فالاستثمار على العدالة المجالية، من العدالة ديال التنمية أننا نهتمو اليوم بهاذ الناس اللي كاينين فهاذ القطاع.

لذلك، الهيكلة ورش مهم، احنا ابتداء من يناير 2025 بإذن الله تعالى، غادي نبداو مع السادة رؤساء الغرف وممثلي الصناع التقليديين في الإحداث ديال الجمعيات الإقليمية اللي تمثل هاذ الجمعيات الإقليمية مهمة ومهمة جدا، علاش؟ لأنها تتنظم لنا اليوم هاذ الشي راه كاين ولكن كاين يعني بشكل عشوائي، يعني تتشوف فيدرالية وتتشوف جمعية ديال ممثلين ديال بعض المهن، ولكن غير مؤطرة قانونيا.

اليوم عندنا قانون اللي تينص، قانون 50.17، اللي تينص على الإحداث ديال هاذ الهيئات واللي رؤساء ديال هاذ الجمعيات الإقليمية هوما الأمناء دالحرفة، وتنعرفو بأنه عندنا هاذ العرف ديال "أمين الحرفة" اللي تيتدخل فالحال ديال واحد العدد دالإشكاليات وتيمثل هاذ الفئة فواحد الجانب، طبعا مع الحفاظ على الدور ديال الغرف كما هو منصوص عليه فالقانون، وكيفما تنشتغلو أنه نعطيوهم الأهمية الكبرى.

ولكن الهيكلة ديال هاذ الحرف والمهن اللي هي أزيد من 172 حرفة ومهنة مهم جدا لنا، وكذلك خصنا نزيدو من المواكبة، كاين اليوم أوراش مهمة اللي تفتحات، "دار الصانع" تتقوم بواحد العمل مهم أولا في الفتح ديال أسواق ديال التصدير، والحمد لله لأول مرة فتاريخ بلادنا كنوصلو لمليار ديال الدرهم ديال الصادرات ديال الصناعة التقليدية وكنشوفو صناع تقليديين اليوم اللي تيحضرو في معارض دولية فكبريات الدول، ماشي فقط معارض تجارية، ولكن انفتحنا على واحد الشكل آخر ديال المعارض اللي هي مهنية اللي كيكون فيها ذاك (Be to Be) اللي كيكون فيها ذاك اللقاء ديال الصانع التقليدي مع زبناء مفترضين، وتيجيب هاذوك الطلبيات هاذوك (les commandes) واليوم عندنا 3 ديال الأوراش مهمة، 3 ديال البرامج اللي فتحناها.

البرنامج ديال دعم المصدرين مهم جدا، وعاونا في تحقيق هاذ الرقم.

البرنامج ديال التميز، مراكز التميز باش نواكبو الوحدات ديال الإنتاج، سواء للرفع من الكفاءة ديال الصانعين التقليديين عبر التكوين، وكذلك الرفع من جودة المواد الأولية.

وعندنا برنامج ديال المجمعين، لأن تنعرفو اليوم أن كاين بعض الممارسات أحيانا تيتم الاستغلال ديال بعض الصناع التقليديين خارج إطار القانون.

واليوم، بغينا هاذ البرامج ديال التجميع، يعني حتى يكونو مجمعين اللي عندهم إمكانيات وتيشتغلو بشروط تضمن حق هاذوك الصناع التقليديين المجدين والمبتكرين باش يجمعو هاذيك السلعة ويبيعوها بأثمنة مناسبة ويضمنو الحق.

إذن هاذو ثلاثة ديال دالبرامج ديال التجميع ديال دعم المصدرين، وكذلك ديال إحداث مراكز التميز، كنشتغلو من أجل تطوير البنيات التحتية، وهنا كاين دور ديال الجهات وكاين دور ديال العمالات والأقاليم والجماعات الترابية، عندنا اليوم أزيد من 100 دار للصانعة اللي كتوفر واحد الفضاء فيه تجهيزات مشتركة، وفيه واحد البناية اللي تتحفظ الكرامة ديال هاذوك النساء اللي تيشتغلو باش يوفرو منتوجات ديال الصناعة التقليدية.

عندنا أزيد من 150 بنية تحتية من مجمعات، من مراكز للعرض، من (des plate-formes)، منصات للتسويق، عندنا منصات للتسويق الإلكتروني، عندنا أزيد من 50 بنية تحتية اليوم واللي غادي يخرجو من مختلف الجهات، بدينا من "العيون" ونهاية الأسبوع غادي نكونو في "كلميم"، الأسبوع اللي من موراه غنكونو في "تازناخت".

يعني غنبداو واحد الجولة باش هاذ البنيات نلقاو ليها الحكامة ديال

التسيير ديالها ونضمنو ليها الاستمرارية ديال تسيير الموارد البشرية.

الهدف، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هو ترجع الدينامية لهاذ القطاع، وهاذ الدينامية كونو على يقين أن من جهتنا كاينة إرادة صادقة وتنتظرو من عند الشركاء ديالنا، لأن هاذ القطاع يهم الجميع، يعني واحد القطاع أفقي اللي تتلاقى فيه غير النوايا الحسنة والإرادات الحسنة، لأن الناس اللي تيشتغلو فيه هوما الدراوش، هوما واحد الفئة اللي اجتماعية بسيطة تتحشم وأحيانا ما تتعرفش كيفاش تطلب حقها بشكل كبير.

لذلك، احنا اللي خصنا نجيو اليوم نمدو يدينا ليها بتعاون معكم جميعا وبتعاون ديال هاذ الصناع التقليديين، اللي من خلالكم بغيت اليوم نتوجه ليهم برسالة، أننا تنعرفو الدور اللي تيقومو بيه، أننا غنكونو بجنبهم إن شاء الله لتحقيق هاذ المكتسبات.

بغينا السؤال اللي تطرح من طرف السيدات والسادة المستشارين ديال فريق الأصالة والمعاصرة، المؤسسات العمومية، الجماعات الترابية، المؤسسات المنتخبة، جميع المؤسسات فهاذ البلاد ترجع.

أنتوما كتذكرو جميع ملي كان ذاك "القرميد" تيكون إجباري فبعض الواجهات ديال المؤسسات، اليوم ما بقيناش بغينا، يعني خصنا نشجعو هاذ الصانع التقليدي من خلال الاقتناء ديال ذيك الهدايا اللي تنقدموها، من خلال التأثيث ديال ذيك الفضاءات ديال المؤسسات، وكذلك يحرصو معنا المنعشين العقاريين ويحرصو معنا المستثمرين فالقطاع ديال العقار من خلال تشجيع الجباص، تشجيع النجار، تشجيع هذاك النحات على الخشب، يعني نحاولو تكون هاذ المسؤولية جماعية ونحاولو نخلقو هاذ الثقافة الجماعية والإحساس الجماعي بأن عندنا إرادة للنهوض بهاذ القطاع.

شكرا لكم السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الحركي السي مبارك السباعي، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

أنا بدوري أشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم والفعال.

ولكن أولا لا خلاف اليوم، السيد الوزير، أن قطاع الصناعة التقليدية قطاع استراتيجي يعرف وضعية غير مطمئنة، فالصناع التقليديين الذين يقدر عددهم بمليونين ونصف، والإحصائيات ما معروفاش فالحقيقة، راه الإحصائيات تنظنو بأن هي أكثر من ذلك، السيد الوزير؛ يعيشون وضعيات اجتماعية ومهنية صعبة، والعديد من المقاولات العاملة في القطاع توجد في وضعية إفلاس، بينما توقفت أنشطة العديد منهم في حين ظل القطاع غائبا عن أولويات الحكومة في المرحلة السابقة.

ونتمنى أن تكون عودة كتابة الدولة المكلفة بالقطاع إلى الحياة فاتحة خير على مستقبل قطاع كمثل هذا القطاع في قطاع الصناعة التقليدية اللي كيخدم لنا واحد اليد عاملة مهمة.

ثانيا، فبعيدا عن التشخيص نتطلع، السيد الوزير، إلى إبداع حلول للتحديات التي تواجه الصناع والصناع التقليديين من قبيل إشكالية التمويل وارتفاع أسعار المواد الأولية والمحروقات والمنافسة غير المتكافئة للمنتوج الأجنبي، وإشكالية التسويق والتكوين والتأطير وغياب الدعم والمواكبة، ومدخل ذلك هو تخصيص اعتمادات من قانون المالية للسنوات المقبلة، لأن في الحقيقة هاذ السنة القانون جا قبل ما تخرج كتابة الدولة.

وأمام هذه الإشكاليات، فالوزارة مطالبة بدعم المواد الأولية والمحروقات لتخفيف تكاليف الإنتاج وخلق مزيد من المعارض والفضاءات لتسويق وعرض المنتوجات ودعم وتقوية التعاونيات والجمعيات العاملة في القطاع ودعم ومواكبة وتكوين وتأطير الصناع التقليديين.

السيد الوزير،

كما تعلمون انتظر المهنيون في قطاع الصناعة التقليدية لعقود لإصدار قانون ينظم مزاولة أنشطة الصناع التقليديين بغية تأهيل وإعادة تأهيل القطاع وتنظيم وتثمين الحرف، إلا أنه بعد مرور أزيد من 5 سنوات على إخراجه إلى حيز الوجود لازال ينتظر، وننتظر معكم السيد الوزير تفعيله وتنزيله لإخراج النصوص التنظيمية.

السيد الوزير،

رابعا، مستحضرين أهمية غرف الصناعة التقليدية كشريك أساسي للوزارة الوصية في تأهيل القطاع، ندعو الحكومة ومن خلالكم إلى مراجعة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية بغية تقوية اختصاصاتها.

ونقترح الرفع من ميزانيتها وتأهيل وتأطير وتكوين إداراتها، مما سيمكنها من المساهمة في تطوير القطاع ومواكبة الصناع التقليديين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي محمد حلمي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة، السيد الوزير، كنشكركم على هاذ العرض القيم اللي اعطيتونا وزودتونا به، كان في صميم الموضوع، كمحور ديال الأسئلة ديالنا.

بالفعل، السيد الوزير المحترم، تعرف بلادنا تحولا في سياسة الصناعة التقليدية بالمغرب يتجسد في الانتقال من الاهتمام بالمنتوج إلى الاهتمام

بالمهارة، وهو تحول محوري يحتاج إلى مجهود كبير ليصبح في صلب السياسة العمومية، على اعتبار أن جوهر الصناعة التقليدية ليس المنتوج، وإنما المهارة التي يجب الحفاظ عليها، ومن خلال ذلك الحفاظ على المنتوج بطريقة غير مباشرة.

إن تنافسية القطاع لن تتأتى إلا بدعم الدولة من جميع النواحي، من خلال الإعفاء من الضرائب، على أساس أن القطاع هو مكمل لجميع القطاعات الأخرى، لأن جاذبية السياحة الخارجية والداخلية للمملكة تندرج ضمنها العديد من المؤشرات بما فيها الصناعة التقليدية.

وهذا، وأن الدعم العمومي يجب ألا يشمل التسويق فقط، بل يجب أن يتوجه لدعم المواد الأولية إلى وصول المنتوج للمستهلك مع تسهيل ولوج الصناعة التقليدية إلى القروض البنكية بفوائد تفضيلية.

إن دعم الدولة للصناعة التقليدية هو دعم الصناعة التقليدية التي نتمنى في القريب من الأيام أن تتحول كل الأوراش على الصعيد الوطني إلى مقاولات قائمة الذات، تنمي هذه الصناعة وتطورها وتعتني بصناعها وروادها، وتكون أجيالا جديدة منهم تحتفظ بالموروث الثقافي، هذا حتى لا يضيع بالقرصنة في الأسواق الدولية.

كما الحاجة إلى دعم الدولة، خصوصا في تأهيل المقاولات المختصة في مجال التسويق الرقمي والذكاء الإلكتروني.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا السيد المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي حسن شميس، تفضلوا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

جد سعيد أنني نسمع هاذ الجواب ديالكم واللي عبرتم من خلاله على انتمائكم لهاذ القطاع فعلا، حقيقة، وإيمانكم به في هاذ الظرف الوجيز اللي أنتوما على رأسو.

بطبيعة الحال، اليوم أثرنا هاذ المسألة ديال استعمال مواد الصناعة التقليدية نظرا أننا تنشوفو بأنه الاستدامة ديال هاذ القطاع، فهو استدامة ديال الترويج ديال المواد ديال الصناعة التقليدية.

اليوم، المدن ديالنا ما بقاتش عندها الخصوصيات ديالها وما بقاتش عندها الجمالية ديالها اللي كانت، بحيث كنا تنعرفو المدن من خلال المعمار ديالها ومن خلال الألوان ديالها ومن خلال الأشكال الهندسية ديالها.

وهاذ المسألة هاذي، لا تخص قطاع الصناعة التقليدية، بل تخص كما جا في الجواب ديالكم جميع المتدخلين: وكالات حضرية، مجالس منتخبة، هيئات المهندسين المعماريين اللي تعتبر ركنا أساسيا، لأنهم هوما اللي تيهيؤو التصاميم وتيتبعو التنفيذ ديالها، اليوم راه تنلقاو التصاميم فيهم هاذ التزيينات وفيهم هاذ المواد، ولكن فأرض الواقع ما تيتنجزش هاذ الشي، السيد الوزير.

وهنا تنطلبو التدخل ديالكم في إطار يعني سن قوانين منظمة لهاذ المسألة هاذي، خص يعود عندنا واحد القانون اللي هو أنه في إطار يعني البناءات وفي إطار يعني التشييد ديال سواء المؤسسات العمومية أو المساكن الخاصة أو المشاريع السياحية، أنه تكون واحد الكوطا خاصة بمواد الصناعة التقليدية المحلية.

اليوم، راه تنشوفو التهيئة ديال المدن وديال الحواضر ديالنا ولو طوبة من منتوج محلي ديال المنطقة ما تيستعمل فالتهيئة ديال هاذ المناطق وديال هاذ الشي.

إذن هذه مسألة مهمة، وهنا من طبيعة الحال راه باش غادي نوفرو هاذ المواد تستعمل راه غادي نضمنو الاستدامة ديال فرص الشغل اللي عندنا، وإضافة فرص شغل أخرى كذلك، وكذلك نحافظو على المعمار التقليدي ديالنا اللي كنتميزو به، وكذلك نحافظو على فن العيش المغربي وكذلك فيما يخص يعني تزيين الفضاءات ديال المؤسسات، وراه جات في الجواب ديالكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل إلى كلمة فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي بن فقيه، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أهنئكم في البداية على الثقة المولوية.

ولكن قبل ذلك اسمحو لي أن أهنئكم على قدرتكم على الاستيعاب ديال الملف ديال الصناعة التقليدية، وكأني بك السيد الوزير، 10 سنوات هاذي ربما وأنت فالقطاع، أنا من خلال هاذ اللمحة اللي اعطيتنا اليوم على هاذ القطاع وعلى الإشكالات اللي تيعيشها هاذ القطاع الإستراتيجي طبعا، اللي تيجسد الاستراتيجية ديال هاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية بالدرجة الأولى هو ملك البلاد، في الملبس ديالو، في المسكن ديالو، في الهدايا ديالو، آخر هدية راه شفتوها ديال ماكرون، الصناعة التقليدية.

وبالتالي هاذ الصورة، وهاذ اللي خصها تكون عند الصناعة التقليدية للأسف بلادنا ما وصلناش، هاذي هي المفارقة الحقيقية، اليوم تنهضرو على قطاع تيشغل 2.5 مليون ديال الساكنة، تيدر واحد الدخل لا يتصور إيلا جينا نحسبو القطاع غير المهيكل الذي ينتجه اليوم من الدخل، الناتج الداخلي الخام، هاذ القطاع هذا، فهو بطبيعة الحال كبير وكبير جدا، وما يمكن نتجادلو

فيه.

اليوم، غادي نهضرو على جوج ديال الفئات، ديال جوج الشعب اللي كاينة في الصناعة التقليدية، كاينة الإنتاجية الفنية والخدمات.

هاذ الإنتاجية الفنية، أنا تنشوف اليوم بأن كما قلت بأنه هاذوك الناس البسطاء، الصناع التقليديين البسطاء راه في الكوفيد راه باعو حوايجهم، السيد الوزير، اليوم تنقول كيفاش غادي ندعمو هاذ الناس، باش ترجع هاذيك الزربية المغربية تلقى بلاصتها فالسوق، باش ترجع البلغة باش ما تبقاش تتنافس مع ذيك البلغة ديال الشينوة، كيفاش غادي نرجعو هاذيك المجوهرات هاذيك الفضة اللي تتصنع في تزنيت وتتصنع فهذا ما تحاربهاش هاذيك الصناعة، ما تنافسش معاها الصناعة اللي تتجينا من تايوان ومن هذا..

هاذي هي الصورة اليوم، وتنظن بأنكم غادي تنجحو فهاذ الملف، أنا على القناعة ديالي ولا أرمي الورود هنا.

غادي نمشي لواحد القضية أخرى، السيد الوزير، وهي قضية ديال الصناعة الخدماتية، راه اليوم فالمغرب كامل وفالأحياء وفالشارع العام، فالملك العام راه الناس يزاولون في الشارع العام، (les tôleries)، الصباغة، الحدادة، النجارة، كيحتلو الملك العام.

أنا اليوم التصور ديالي بغيت نخدم معك نقترحو عليكم، السيد الوزير، هو نفكرو في خلق أحياء حرفية مندمجة ماشي نهزو هاذ الناس ونحطهم في (l'extrémité) ديال المدن، لا نحطهم فالمناطق، بحال بحال.. نعطيو المثال ديال المنطقة الصناعية اليوم اللي كاينة في دراركة، وغادي يمكن نديرو منطقة حرفية مندمجة نوفرو فيها، ما نديروش هذاك الخطأ نديرو السكن والخدمة، لا، نديرو لهم فين يشتغلو إما في إطار عقارات للبيع أو للكراء، ولكن في نفس الوقت نحافظو لهاذ الناس على، أولا أنهم يخرجو من هاذ الإشكال اللي تتعيشو المدن المغربية اليوم.

أكادير اليوم اللي هي وسط المملكة في الأحياء ديالها في الخيام، المسيرة، العديد من الأحياء، هاذ الحرف الملوثة بطبيعتها والمزعجة واللي تتخلق واحد النوع من الصراع ما بين الساكنة وما بين هذا.. إلا قدرتو معنا، السيد الوزير، غير نخرجو هاذ الأحياء إلى حيز الوجود وتنظن بأن جميع الفرقاء المحليين ما غاديش يختلفو على هاذ المسألة.

وشكرا ومعذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي.

تفضلوا السي شهيد.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

كما لا يخفى عليكم الدور المهم الذي يضطلع به قطاع الصناعة التقليدية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ببلادنا.

فاليوم، حسب تقديرنا وجب التركيز بشكل أكبر على الجانب الاجتماعي والذي من شأنه أن يساعد على إدماج الأشخاص الأكثر تضررا لتمكينهم من الحصول على دخل ثابت من خلال إنشاء تعاونيات تلبي حاجاتهم، كما يجب إعطاء الأولوية للمشاريع المدرجة بعقود البرامج بين الدولة والجهات، خاصة المشاريع غير المفعلة والمرتبطة بمناطق الأنشطة الاقتصادية والتقليدية.

هذا حتى نتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة في هذه العقود، لاسيما تلك المتعلقة بوضع إطار لخلق الثروة والشغل وإطار للعيش الكريم للمواطن، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجرد وصون التراث الثقافي اللامادي لبلادنا.

دون أن ننسى ضرورة تضمين الأسواق الأسبوعية ضمن استراتيجيتكم القطاعية، نظرا للدور الذي لعبته هذه الأخيرة تاريخيا ولازالت تلعبه بصفة تلقائية في تثمين الصناعات التقليدية، باعتبارها منصة تجارية لتسويق المنتجات المجالية.

بالإضافة إلى العمل على ترصيد وتعميم التجارب الناجحة في بعض مراكز التكوين بخصوص بعض المهن والمهارات التقليدية على غرار المسالك التي أطلقتها أكاديمية الفنون التقليدية التابعة لمؤسسة مسجد الحسن الثاني، مع العمل على مضاعفة المعاهد المتخصصة في فنون الصناعة التقليدية، لأن المعاهد الستة المتواجدة حاليا غير كافية، لما لها من فائدة مزدوجة، من جهة خلق فرص الشغل لفائدة الشباب، ومن جهة أخرى في الحفاظ على العديد من المهن التي أصبحت نادرة ومهددة إلى حد كبير بالزوال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أولا، تنشكركم السيدات والسادة المستشارين على المداخلات ديالكم.

السي بن فقيه أنت تتعرفني مزيان، أنا تولدت وسط أركان فتارودانت وكبرت وسط "إدوكان" فتافراوت و"النقرة" ديال تزنيت، فبالتالي ما غريبش عليا هاذ المجال، وكنعرف الإشكاليات ديالو، وبالعكس حسيت بالمعاناة ديال هاذ الصناع التقليديين وهاذ الحرفيين والنساء اللي تيشتغلو فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تنعرفوها، واليوم نسأل الله سبحانه وتعالى يقدرنا من أجل إيجاد بعض الحلول، طبعا تتعرفو الإكراه ديال الزمن السياسي والزمن

التنموي، ولكن غادي نشتغلو فهاذ الفترة المتبقية إن شاء الله باش نتعاونو جميعا من أجل ترك شي بصمة ونعطيو واحد الدفعة جديدة اللي غادي تستمر بإذن الله تعالى لهاذ القطاع، طبعا، بشكل تشاركي راه قلتوها، هاذ القطاع راه تتجتمع فيه مجموعة من المتدخلين، تيجتمعو فيه مجموعة من ذوي النيات الحسنة باش نحاولو نطورو هاذ القطاع ونحافظو على واحد الأمانة اللي لقيناها جميعا.

هاذ الأمانة تكلمتو أن سيدنا الله ينصرو سواء فاللباس، فالهدايا، فالتوجيهات اللي كانت فواحد العدد ديال الخطب ملكية دائما يوصي خيرا بهاذ القطاع ودائما كيعطي التوجيهات من أجل النهوض بالقطاع ديال الصناعة التقليدية، لأنه يمثل الوجه ديال المغرب، يمثل هذاك الدليل على العراقة ديال بلادنا الممتدة لقرون وقرون.

فبالتالي، اليوم عندنا تحديات، وتكلمتو عليها السيد المستشار المحترم، واحد العدد ديال الصنايعية اليوم وصلو لواحد السن ففاس، "البروكار"، ملي تنهضرو على" البروكار" ديال فاس ولا هذا، كاين باقي واحد السيد الله يطول عمرو اللي تيشتغل فيه، واللي تعاون معنا فواحد إطار البرنامج مع اليونيسكو، واحد الشراكة باش يكون لينا واحد 10 ديال الشباب ونلقاو ليهم فين يشتغلو، وهاذ الصانع وهاذ الحرفي يبقاو.

اليوم، لحد الآن الحمد لله عندنا 6 ديال المهن اللي اشتغلنا فيها السنة الماضية، اليوم عندنا 10 ديال المهن المهددة، هاذو كنوز حرفية مغربية مهددة بالزوال، واللي اليوم خصنا نجتهدو كاملين في إطار هاذ البرنامج هذا باش نحافظو عليها.

عندنا، تكلمتو السيد المستشار على واحد الورش هام واللي هو التكوين، هاذ القطاع يتوفر على 67 مؤسسة للتكوين، 30 ألف مقعدا اليوم ديال التكوين، بالإضافة للتكوين بالتدرج اللي كيكون بين المؤسسة وبين الورشات ديال المعلمين، تيكون واحد الخمس أيام عند المعلم وواحد اليومين تقريبا فالمؤسسات، تكوين بالتدرج باش ياخذ واحد الشهادة اللي كتأهلو، لأنكم كتعرفو كاملين بأنه الطريقة باش كانت كتتعلم الصنعة، هو الأب كيعلمها لولدو اللي عندو 7 سنين واللي عندو 8 سنين، ولكن التطور اللي عرفاتو التشريعات ديال بلادنا اللي تمنع تشغيل الأطفال كاين البديل اليوم المؤسساتي اللي هو التكوين.

هاذ التكوينات، غادي نحرصو من أجل التجويد ديالها، من أجل توسيع هاذ العدد ديال المستفيدين من أجل أن الصناع التقليديين ينخرطو معنا، لأن الصانع التقليدي هو اللي تيدير التكوين، ينخرطو معنا، خاصة الناس اللي عندهم الحرفة فيديهم، واليوم تيتعطاهم واحد المبلغ اللي هو فالحقيقة زهيد، وأول حاجة قلنا أننا نشتغلو فيها أننا نرفعو، والسادة رؤساء الغرف راه تيعرفو هاذ الشي، وهوما اللي تيحرصو معنا على التنفيذ ديال هاذ البرنامج، أننا نطلعو من هاذ الرقم هذا، لأن ما يمكنش تطلب من صانع تقليدي محترف أنه يترك (l'atelier) ديالو ويجي يكون بهاذ المبلغ اللي هو زهيد.

فبالتالي بغينا نستثمرو فهاذ الورش هذا بشكل كبير، لأن التكوين ثم التكوين المستمر، المصادقة على المكتسبات هما اللي غادي يضمنو لينا، أولا الهيكلة دالقطاع، ندخلو الناس من القطاع غير الهيكل للمهيكل، ونعرفوهم ونعطيهم هاذ (les attestations) وكذلك أننا نضمنو الاستمرارية ديال هاذ الموروث الثقافي.

متفق معك، السيد المستشار المحترم، واليوم كاين برنامج مهم على مستوى القطاع ديال إحداث هاذ منطقة الأنشطة الحرفية، عندنا تجارب فمجموعة من المدن وغادي نحرصو مع الشركاء ديالنا من أجل الانجاح ديالها، لأن كما قلتو الاختيار ديال العقار المناسب تيلعب دور، وعندنا واحد الورش اللي بغينا نتعاونو فيه جميعا هو التسجيل، يعني، فالسجل ديال الصناعة التقليدية، مهم جدا فيه تحفيزات، تيضمن الكرامة، تيضمن الحماية الاجتماعية، نحيدو ذيك التخوفات وبعض سوء الفهم اللي تيكون فذيك القضية ديال المؤشر، وذيك المسألة ديال التغطية الصحية، لأنه مهم جدا.

اليوم وصلنا لـ 409.000 مهم جدا هذا الرقم، ولكن بغينا نستمرو فيه باش يكون عندنا، يعني، واحد السجل ونحدثو مرصد..

السيد الرئيس، الله يطول عمرك، مهم جدا إيلا تكلمتو عليها.

.. المرصد اللي تيعطينا الاحصائيات الحقيقية، لأن اليوم نعتقد بأن الرقم ديال الصناع التقليديين أكبر من ذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وبهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة.